الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية – أدرار

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية قسم العلوم الإنسانية

الشعبة: تاريخ التخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

الرقم التسلسلي: الرمز:

السياسة الاستعمارية في المغرب الأقصى
" المنطقة السلطانية أنموذجا "
(1912 - 1956 م)

مذكّرة مكملة لمتطلبات شهادة الماستر تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبين: إشراف الدكتور:

عثمان خي عبد الكريم بلبالي

لحبيب باعلول

تاريخ المناقشة:18جوان 2019

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د .عبد الله بابا	أستاذ محاضر "ب"	أحمد دراية أدرار	رئيساً
د .عبد الكريم بلبالي	أستاذ محاضر "أ"	أحمد دراية أدرار	مشرفاً ومقرراً
أ. صافي ختير	أستاذ مساعد "أ"	أحمد دراية أدرار	مناقشاً

الموسم الجامعي: 2018-2019 م- 1439-1440هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، إلهي لا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة ، وكشف الغمة ، إلى نبي الرحمة ونور العالمين "سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى بسمة الحياة وسر الوجود والى نبع الحنان والى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي..... إلى أغلى الأمهات:

"أمي الغالية"

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء دون انتظار، إلى من احمل اسمه بكل افتخار.

"والدي الغالي"

إلى من شملوني بالعطف.....وأمدوني بالعون.....وحفزوني للتقدم.....

"إخواني.....أخواتي"

وبالأخص أخي"عبد القادر" حفظه الله ورعاه

إلى زميلي وصديقي "عثمان خي"

إلى كل من أحبهم قلبي و لم يذكرهم قلمي.

"لحبيب"

الإهداء

يطيب لي أن أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذه إلى:

بهجة الوجود ونور الحياة ومثال التضحية التي غمرتني بحبها وعطفها و لم يفارقني دعاؤها .....أمي الحبيبة الغالية رعاها الله"

إلى قبس النور والعطاء الرباني إلى رمز الهيبة والوقار .....أبي العزيز حفظه الله"

إلى سندي ورفيقة دربي ونصف عقلي وروحي.....زوجتي الغالية"

إلى فرحة القلب وزينة الحياة الدنيا بنتاي الحبيبتان..... "إناس و أسيل"

إلى أبي الثاني وقدوتي وولي نعمتي..... أخي "الدكتور عبد الله"

إلى كل إخوتي وأخواتي وأبنائهم وأخص بالذكر ابن أخي وصديقي..... "عز الدين" .

إلى زميلي في الدراسة .....الحبيب" وكل أصدقائي وزملائي في العمل.

"عثمان"

كلمة شكر وتقدير

قال تعالى:

﴿ وَإِذ تَأَذَّنَ رَبُّكُم لَئِن شَكَرتُم لَأَزيدَنَّكُم وَلَئِن كَفَرتُم إِنَّ عَذابي لَشَديدٌ ﴾

صدق الله العظيم

سورة إبراهيم الآية 7

قال صلى الله عليه وسلم:

« من لا يشكر الناس لا يشكر الله »

يسرنا أن نتقدم بالشكر والامتنان إلى الدكتور"بلبالي عبد الكريم" الذي مد لنا يد العون من أجل إنجاز هذا العمل المتواضع، والذي قوم، وتابع، وصوب، ما جاء به من أخطاء وأرشدنا في مراحل البحث .

كما يشرفنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير وجميل العرفان إلى كل أساتذتنا ونخص بالذكر الدكتور "جعفري مبارك " والأستاذ "لمحرزي عبد الرحمان" وكل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

لحبيب * عثمان

مقدمة

تميز المغرب الأقصى عن كافة بلدان المغرب العربي بقوة الأسر الحاكمة التي توالت على حكمه والتي كانت رافضة للسيطرة الأجنبية خاصة في الفترة التي أحكم فيها العثمانيون سيطرتهم على بلدان المغرب العربي على غرار ليبيا وتونس والجزائر ، و مع مرور السنوات وتعاقب الملوك تردت الأوضاع الداخلية للمغرب الأقصى كل هذا جعل ا لدول الأوربية تتنافس فيما بينها من أجل السيطرة عليه خاصة فرنسا التي استطاعت أن تفرض عليه حمايتها بمشاركة إسبانيا ما سهل عليها الأ مر لبسط نفوذها وتطبيق سياستها الاستعمارية في شتى المجالات و بذلك نستطيع القول أن موضوع السياسة الاستعمارية في المغرب موضوع بالغ الأهمية لأنه يقرب لنا الصورة التي طبقتها فرنسا للسيطرة على المغرب الأقصى ، فحاولنا من خلال هذه الدراسة المتواضعة الوقوف على أهم محطات تلك السياسة التي طبقتها فرنسا في المنطقة السلطانية التي كانت تسيطر عليها.

-إشكالية الدراسة:

بناءا على أهمية موضوعنا هذا قمنا بطرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل السياسة التي انتهجتها فرنسا خلال تواجدها في المغرب الأقصى؟ وما هي أهم الطرق التي اعتمدت عليها؟

والتي دفعت بنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة:

*ما هي أهم السياسات التي طبقتها فرنسا في المنطقة؟

*وما هو التأثير الذي خلفته جراء هذه السياسة؟

*وما هي أهم ردود الفعل الشعبية تجاهها؟

-أسباب اختيار الموضوع:

من باب الفضول بالنسبة لنا كباحثين في التاريخ، ارتأينا وبكل جرأة أن نخوض فيه محاولة منا لاستكشاف بعض حيثياته رغم كونه موضوع واسع ومفتوح حيث كانت بدايته

منذ توقيع معاهدة الحماية 1912م إلى غاية انتهاء الفترة الاستعمارية في المغرب الأقصى بشكل عام سنة 1956م حيث كان المغرب الأقصى مسرحا لممارسة هذه السياسة الاستعمارية بالإضافة إلى رغبتنا في إثراء المكتبة المركزية ببحث علمي عن تاريخ المغرب الأقصى في الفترة المدروسة.

-صعوبات الدراسة:

من بين اكبر الصعوبات التي واجهتنا خلال إعدادنا لهذا البحث هو وجود بعض المصادر والمراجع لبعض المؤلفين المغاربة يدخل بها نوع من الذاتية ،الأمر الذي أدى بنا إلى إيجاد بعض الاختلافات حول بعض الأحداث والوقائع التي مر بها المغرب الأقصى خلال فترة الحماية الفرنسية بشكل عام.

تصادف بحثنا هذا مع ما تشهده الجزائر في الآونة الأخيرة من حراك سياسي مما اثر على سيرورة عمل الجامعة والمكتبات بصفة عامة، وهذا ما أدى إلى ضيق الوقت .

-الدراسات السابقة:

ظهرت دراسات تاريخية حول تاريخ المغرب المعاصر تمثلت في بعض الكتابات المؤرخين المغاربة إلا أنها لم تتطرق لصلب موضوعنا الذي هو سياسة التي طبقتها فرنسا في المغرب الأقصى معدا بعض البحوث الأكاديمية الجامعية والتي من أهمها مذكرة عفاف كلاش المعنونة بـــ الحركة الوطنية في المغرب الأقصى من 1912م-1956م.

-المنهج المتبع:

اتبعنا في موضوعنا هذا المنهج التاريخي باعتباره الأنسب لسرد الحقائق والأحداث التاريخية، بالإضافة إلى اعتمادنا على المنهج الإحصائي وذلك ما وضحتاه في فصلنا الثاني وخاصة في السياسة الاجتماعية والثقافية الفرنسية في المغرب الأقصى.

-خطة البحث:

قمنا بتقسيم خطة بحثنا إلى ثلاثة فصول ،حيث تناولنا في فصلنا الأول الذي اعتبرناه كفصل تمهيدي وعنوناه بالمغرب الأقصى قبل فرض الحماية والذي أدرجنا تحته مبحث عنوناه بأوضاع المغرب الأقصى أواخر القرن 19 بداية القرن 20، وأدرجنا ضمنه ثلاثة مطالب تمثلت في أوضاع المغرب السياسية والاقتصادية وكذا الاجتماعية تعرضنا خلالهم إلى أوضاع المغرب الداخلية التي ساعدت على التغلغل الأجنبي في المغرب الأقصى ، وكذلك قمنا بمبحث ثاني عنوناه بأوضاع المغرب الأقصى بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي تم عقده في 1906م وأدرجنا ضمنه مطالب ثلاث ، ففي مطلبه الأول تطرقنا إلى توقيع مؤتمر الجزيرة الخضراء ، و في مطلبه الثاني تطرقنا إلى ظروف خلع السلطان عبد العزيز وتنصيب أخيه عبد الحفيظ على العرش ، أما المطلب الثالث فخصصناه للأزمة التي حلت بالمغرب الأقصى قبل توقيع معاهدة الحماية حوالي 6 أشهر وهي أزمة أغادير، وتطرقنا خلالهم إلى كل الأحداث التي ساعدت الدول الأجنبية على التدخل في الشؤون الداخلية للمغرب الأقصى ونخص بالذكر التدخل الفرنسي في بحثنا هذا.

أما الفصل الثاني والذي عنوناه بفرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى، فأدرجنا فيه مباحث ثلاث و أدرجنا تحت كل مبحث ثلاث مطالب، تناولنا في مبحثه الأول الذي عنوناه معاهدة الحماية وابرز ردود الفعل الشعبية عنها، وأدرجنا تحته مطالب ثلاث وهي على التوالي الأول معنون بتوقيع معاهدة الحماية، والثاني الاتفاق الفرنسي الاسباني، والثالث نماذج عن ردود الفعل بعد توقيع الحماية، أما مبحثنا الثالث فعنوناه بالسياسة الإدارية الفرنسية في المغرب الأقصى وأدرجنا ضمنه هو أيضا ثلاث مطالب فالأول عنوناه بظهير 11 سبتمبر 1914م، والثاني بظهير 16 ماي 1930م، والثالث برد فعل السلطان والمغاربة عن هذه السياسة، أما مبحثنا الثالث والأخير فعنوناه بآثار السياسة الاستعمارية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المطلب الأول عنوناه بالسياسة الاقتصادية، والثاني بالسياسة الاجتماعية، والثالث بالسياسة الثقافية.

أما الفصل الثالث فتطرقنا في مبحثه الأول إلى بداية الحركة الوطنية وذلك من خلال تأسيس كتلة العمل الوطني وظهور الحزب الوطني تحت قيادة "علال الفاسي" وكذلك الخلاف بين الزعيمين "علال الفاسي" و"محمد بن الحسن الوزاني"، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى السياسة الاستعمارية الفرنسية خلال الحرب العالمية الثانية وذلك من خلال دور الصحف الفرنسية في تدعيم السياسة الفرنسية ضد المغاربة، كما تحدثنا عن الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية، وفي آخر مبحث لنا في هذا الفصل تطرقنا إلى أوضاع المغرب الأقصى بعد الحرب ودور الملك محمد الخامس في دعم الحركة الوطنية والمطالب الاستقلالية وأخيرا التمردا ت والمظاهرات ورضوخ فرنسا إلى المفاوضات.

وأنهينا موضوعنا هذا بخاتمة تضمنت مجموعة من النتائج كانت كإجابة على إشكاليتنا المطروحة وكذلك قائمة المصادر والمراجع والملاحق.

-أهمية الدراسة:

يكتسي الموضوع المعالج " السياسة الاستعمارية في المغرب الأقصى" أهمية بالغة وذلك باعتباره اللبنة الأولى لوضع ركائز الاستعمار الفرنسي في المغرب الأقصى وتثبيت وجوده، وكذلك معرفة السياسة الفرنسية في المغرب الأقصى والتي ظهرت منذ بداية عهد الحماية والوقوف على فترة تاريخية مهمة في تاريخ المغرب الأقصى المعاصر.

-أهم المصادر والمراجع:

تكمن قيمة أي بحث في نوعية مصادره ومراجعه، إذ حاولنا قدر الإمكان أن نجمع كل ما يخدم الموضوع وقد رتبناها على حسب أولوياتها وذلك من خلال الاعتماد عليها في بحثنا هذا.

أ-المصادر:

من أهم المصادر التي اعتمدنا عليها: كتاب "أبو بكر القادري" الذي ساعدنا كثيرا سواء من خلال معلوماته أو من جانب اعتمادنا على الخرائط، كذلك اعتمدنا على المؤلف محمد المكي

الناصري وذلك من خلال كتابه المعنون بفرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى و الذي ساعدنا كثيرا في إيجاد معلومات وفيرة حول السياسة البربرية في المغرب الأقصى، كما لا ننسى المؤلف الذي عايش كل هذه الأحداث وهو المؤلف "علال الفاسي" في كتابه المعنون بالحركات الاستقلالية والذي وجدنا به الكثير من المعلومات التي أفادتنا في بحثنا هدا.

ب- المراجع:

وبحديثنا عن أهم المراجع التي اعتمدنا عليها نجد عبد الكريم غلاب وكتابه المعنون بقراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي والذي تطرق إلى ظروف توقيع معاهدة الحماية بالتفصيل، كذلك المؤلف "الخديمي علال" وكتابه المعنون بالمغرب في مواجهة التحديات الخارجية والذي استفدنا منه كثيرا حول ما يخص الأطماع الأجنبية التي ظهرت في المغرب الأقصى "أزمة أكادير" وكذلك "عياش جرمان" أصول حرب الريف والذي ساعدنا كثيرا في دراسة ردود الفعل الشعبية جراء التوقيع على معاهدة الحماية وكذلك كتاب "فرانسوا بيرجي" وكتابه المعنون بـ"موحى" أو "حمو الزياني" الذي ساعدنا هو أيضا في دراسة ردود الشعبية وغيرها من المراجع التي أفادتنا في بحثنا هذا.

لكن رغم كل هذا فإن اكتمال عملنا هذا قد عوضنا وأنسانا إلى حد كبير كل هذه الصعوبات واستبدلنا ذلك بفرحة التوصل إلى إمساك العمل بين أيدينا ليكون لنا شرف مناقشته من طرف اللجنة الموقرة.

الفصل الأول: المغرب قبل فرض الحماية

المبحث الأول: أوضاع المغرب في أواخر القرن 19 وبداية القرن 20.

المبحث الثاني: أوضاع المغرب بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء

مر المغرب الأقصى بمشاكل داخلية جعلت منه لقمة صائغة ومحطة أنظار للدول الأوربية التي تكالبت عليه ويتضح ذلك من خلال عقد هذه الدول لمؤتمر الجزيرة الخضراء الذي عقد من أجل دراسة القضية المغربية ، والذي بسببه تم خلع "السلطان عبدالعزيز" وتعيين شقيقه "عبد الحفيظ" على العرش، وسنتطرق في هذا الفصل إلى أهم الأسباب والأوضاع التي ساعدت الدول الأوروبية على التدخل في الشؤون الداخلية للمغرب الأقصى والنتيجة التي ستتوصل إليها هذه الدول.

المبحث الأول: أوضاع المغرب أواخر القرن 19وبداية القرن 20

المطلب الأول: الأوضاع السياسية

بعد وفاة السلطان "الحسن الأول"[1]سنة 1894م تولى ابنه "عبد العزيز" الحكم، ولأنه كان قاصرا خضع لوصاية وزيره "أحمد بن موسى" الملقب باسم "باحماد"[2]، لكن بوفاة هذا الأخير سنة 1900م واجه المولى "عبد العزيز" مشاكل سياسية كثيرة أدت إلى أزمة مالية أهمها:

-استغلال الأوربيين فترة السلطان "عبد العزيز" لإغراقه بالاختراعات الجديدة ووسائل التسلية مقابل مبالغ مالية خيالية كلفت خزينة الدولة أموالا طائلة، كما ارتفعت النفقات العسكرية للدولة نتيجة قيام ثورات عديدة في مختلف أنحاء البلاد[3]

---

[1]الحسن الأول: هو الحسن الأو ل بن محمد بن عبد الرحمان بن هشام ولد في 1831م الموافق ل 1247ه تولى العرش خلفا لأبيه سنة 1859م وبقي سلطانا للمغرب إلى غاية وفاته سنة 1894م ينظر مجبر إلهام، سلطاني ربيعة: إصلاحات السلطان الحسن الأول في المغرب 1873م-1894م، مذكرة لنيل شهادة ماستر ،ص 18

[2]باحماد: هو أحمد بن موسى المعروف باسم باحماد ولد في 1840م كان الحاجب الملكي للسلطان الحسن الأول تولى إدارة شؤون البلاد بعد وفاة السلطان الحسن الأول وذلك راجع إلى صغر سن السلطان الجديد عبد العزيز ابن الحسن الأول إلى غاية وفاته في 1900م. ينظر: ابن زيدان عبد الرحمان السلجلماسي: إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس، مكتبة الثقافة الدينية، ص26

[3]عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ج 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، س 2005، ص131-139.

-فرض السلطان "ضريبة الترتيب"[1]لمواجهة العجز المالي لكن الطبقة المغربية الغنية ألغت تطبيقها فقد عارضها زعماء القبائل و الزوايا والعلماء وكبار القياد،وقد اضطر المغرب إلى الاقتراض في نفس الوقت من الدول الأوروبية ومع ذلك ظل يعاني من أزمة مالية حادة[2].

-ظهور "الجيلالي بن إدريس الزرهوني"[3] الملقب بـــ "بوحمارة" الذي قاد حركة تمرد في المغرب الشرقي وفي الريف منذ سنة 1902م حيث استفاد من الدعم الفرنسي و الاسباني، وقد فرض الضرائب للمناطق الخاضعة لنفوذه وعين بها القياد، كما أقام علاقات مع الأجانب ودخل في مواجهات عسكرية ضد الدولة المغربية[4].

قام علماء فاس بعزل السلطان "عبد العزيز" في سنة 1908م، ومبايعة أخيه"عبد الحفيظ" بيعة مشروطة بعدة قيود أهمها:

-عدم تطبيق قرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م، وتحرير المناطق المحتلة والقضاء على الحماية القنصلية.

-القضاء على ثورة "بوحمارة" وإعدامه 1909م، غير أن السلطان "عبد الحفيظ" لم يف بقيود علماء فاس واضطر إلى مهادنة الأوربيين وإلى الاقتراض الخارجي.

- لم تكتف النخبة والعلماء بشروط البيعة فقط حيث وضعوا أمامه نموذجا لنظام دستوري يجب أن يتبناه ويطبقه لإخراج البلاد من الحكم المطلق أولا،كما عمل الدستور على تنظيم منتدى الشورى(مجلس الأمة، مجلس الشرفاء) والاختصاصات التشريعية، وخصص للحكومة قسم

---

[1]ضريبة الترتيب : هي ضريبة مباشرة تفرض على العقارات في المدن ، ويرجع اصلها الى ماقبل اتفاقية الجزيرة الخضراء ثم صدر ظهير منظم لها سنة 1918، انظركريدية إبراهيم: ثورة بوحمارة 1902م_1909م، شركة الطبع والنشر، س1986م، ص 77

[2]عبد الكريم غلاب: المرجع السابق،ص140.

[3]الزرهوني: هو الجيلالي بن عبد السلام بن إدريس اليوسفي من قبائل زرهون تجهل تاريخ ولادته حيث هناك من يقول أنه ولد سنة 1862 وهناك من يقول أنه ولد سنة 1865 وكان والده معلم من أصل بربري .ينظر محمد الصغير المخلوفي: بوحمارة من الجهاد إلى التآمر، المغرب الشرقي والريف من1900إلى 1909، دار المعرفة، الرباط، 1993، ص93.

[4]عبد الكريم غلاب: المرجع السابق، ص 141.

خاص بها يحدد اختصاصاتها، ووضع فيه بابا مختص بالحمايات القنصلية معتبرا إياها نوعا من التدخل الأجنبي[1].

غير أن الدستور وآماله في الإصلاحات تعقدت وتلاشت مع الضغوطات الخارجية الأوروبية إضافة إلى أزمة أغادير 1911م وكذلك التحضير لاتفاقية الحماية المزدوجة التي غيرت تاريخ المغرب الأقصى[2].

المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية:

شهد الوضع الإقتصادي في المغرب الأقصى لهزات عنيفة خاصة في النصف الثاني من القرن 19م، فقد كان للتغلغل الأوروبي دورا كبيرا في ذلك إذ كانت الزراعة نشاطا رئيسيا لأغلبية السكان المغاربة و كانت الظروف الطبيعية من تضاريس ومناخ تتحكم في الإنتاج، حيث مر في هذه الفترة بمراحل تزدهر تارة وتنكمش تارة أخرى، فالأرض الزراعية لم تكن خصبة عموما إلا في المناطق الساحلية المطلة على الأطلسي والمتوسط كالممتدة بين الدار البيضاء[3] والصويرة[4] ومراكش[5] التي تمتاز بجودة أراضيها، وقد كانت الظروف المناخية المتذبذبة سببا في الركود الزراعي والمجاعات التي عرفتها البلاد ،إضافة إلى الوسائل التقليدية المستعملة

---

[1] عبد الكريم غلاب: المرجع السابق،ص155.

[2] نفسه، ص 163.

[3] الدار البيضاء: وهي عاصمة المغرب التجارية وميناء المغرب الأول كانت تدعى في القديم بانفا والتي احتلها البرتغاليون في القرن الخامس عشر، ينظر الصديق بن العربي: المرجع السابق، ص129.

[4] الصويرة: وهي مدينة على شاطئ المحيط الأطلنطي بين أسفي وأغدي حيث لعبت هذه المدينة دورا هاما في الحركة التجارية للمغرب الأقصى، ينظر الصديق بن العربي: المرجع نفسه، ص197.

[5] مراكش: وهي أكبر مدينة في جنوب المغرب ، بفضلها اشتهر المغرب في الشرق والغرب وهي مدينة مطلة على المحيط الأطلسي أسسها أمير المسلمين يوسف بن تاشفين في أواخر القرن الخامس. ينظر: الصديق بن العربي: المرجع السابق، ص178.

وعلى العموم فـإن الزراعة كانت معاشية وكان للضرائب المفروضة على المزارعين سببا في تأخرها[1].

أما طرق ملكية الأرض فقد كان القسم الأكبر منها للمخزن ثم يليهم الخواص و الأملاك الحبسية والأوقاف، وقد كانت تقتطع بعض الأراضي لصالح القبائل مقابل حماية المنطقة ووضع نفسها رهن إشارة المخزن إذا اقتضت الحاجة. ولقد تنوع الإنتاج الزراعي بين الحبوب والحنطة إلى جانب الكروم في المحيط الأطلسي، أما بالنسبة للخضر فكانت تزرع حول المدن في الغالب بالإضافة إلى زراعة القطن التي شاهدت توسعا كبيرا.

بالنسبة للنشاط الصناعي فقد كان يرتكز على الحرف التقليدية و لم يتطور بسبب استعمال الوسائل البدائية ، لكن رغم ذلك سجل المغرب الأقصى بعض الصناعات في نهاية القرن19م حيث كان يقوم باستيراد بعض المواد من أوروبا كالنحاس. ولقد كانت فترة السلطان "الحسن الأول" ترتكز أكثر على إقامة المصانع مثل : معمل الزجاج، ومعمل القطن إضافة إلى اهتمامه بالسلاح، حيث أسس معمل السلاح سنة 1891م إلى جانب إنشائه لدور البارود. و الملاحظ أن أغلبية المشاريع التي قام بها السلطان لم تحقق نجاحا وذلك راجع إلى التنافس الاستعماري الأوروبي الذي أراد جر البلاد إلى الإفلاس والتبعية والتي من شأنها إسقاط المغرب في بقعة الحماية الأوروبية.[2]

أما فيما يخص التجارة في هذه الفترة فيمكن تقسيمها إلى قسمين، داخلية وخارجية حيث تنقسم هذه الأخيرة بدورها إلى تجارة القوافل والتجارة البحرية مع الدول الأوروبية،أما بالنسبة للتجارة الداخلية فكانت تمارس من خلال الأسواق الأسبوعية بالبوادي والأسواق

[1] محمد العربي معريش: المغرب الأقصى في عهد الحسن الأول (1873-1894)، الغرب الإسلامي، بيروتّ، 1989،ص139.

[2] نفسه، ص ص140،143.

اليومية بالمدن والمعارض كمعرض "سيدي أحمد"أو"موسى"، وكان خط التبادل التجاري ممتد من تطوان[1]إلى فاس[2] ثم تافيلالت[3] ويعتبر أكبر خط تجاري داخلي.

أما الطريق الثاني فكان يربط بين الحوز والشياظمة وحاحة، تمتد إلى ناحية الأطلس مرورا بأزمير وتنمل ثم السوس[4].

وقد ربطت المغرب بدول إفريقيا الغربية من خلال طريقين مطلان بـــ "تيمبكتوا" ينطلق أحدهما من "تافيلالت" والثاني من "واد نون" مرورا بالصحراء الغربية، لكن هذه التجارة[5] بدأت بالتراجع بسبب تراجع تكاليف النقل وكذلك جهود حكام السنغال في تغيير التجارة نحو "سان لوي"، ثم تحكم فرنسا في إقليم الصحراء خاصة "تيمبكتوا" سنة 1894م. وكانت المواد المصدرة متمثلة في القطن والكتان والسكر والشاي والشمع والكبريت وبعض التوابل والكيف والملح والتبغ... إلخ، ويستورد المغرب مقابل ذلك من تيمبكتوا مواد كالمصنوعات الذهبية وريش النعام والصمغ والجوز وبطانيات السودان والرقيق، وقد كان الرقيق يصلون إلى تندوف عبر تواتحيث كان سوق مراكش من أكبر أسواق الرقيق[6] .

---

[1]تطوان: وهي مدينة مغربية أسست في عهد يوسف المريني احتلها الأسبان في 1286هـــ وبعد إعلان الحماية في 1912أصبحت عاصمة للمنطقة الشمالية المحتلة....ينظر الصديق بن العربي:المرجع السابق، ص100.

[2]فاس: وتعتبر من أكبر مدن المغرب يرجع تاريخ بنا ئها إلى عصر المولى إدريس الثاني ...ينظر الصديق بن العربي: المرجع السابق، ص207.

[3]تافيلالت: وهي مدينة مغربية بها أكبر زاوية تسمى زاوية سيدي يحي...ينظر الصديق بن العربي: المرجع السابق، ص151.

[4]إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ،ج3، دار الغرب الإسلامي، الدار البيضاء، س 2005 ، ص502.

[5]المرجع نفسه، ص503.

[6]علال الخديمي: المغرب في مواجهة التحديات الخارجية، إفريقيا للشرق1851-1947، المغرب، س2006، ص15.

المطلب الثالث :الأوضاع الاجتماعية

انقسم مجتمع المغرب الأقصى في النصف الأخير من القرن 19 م إلى قسمين : سكان الريف وسكان المدن، إذ كان المجتمع الريفي يتألف من قبائل تجمعها عائلات كبيرة وتنقسم القبائل بدورها إلى عشائر تنتهي عادة إلى جد العائلة الكبيرة وتحمل اسمه، وكانت العائلات تعيش في رقع أرضية معينة تنتهـــي عند بداية أملاك العائلة الثانية وهكذا ...، وكانت وحدة البدو الاجتماعية تتركز على القبيلة[1].

أما سكان المدن فيتشكلون من وحدات اجتماعية وسياسية يحكمها مجلس الجماعة، ويقطن المناطق الحضرية في جزء هام منها عناصر النوع الثاني من سكان المغرب الأقصى المحدثين (اليهود ،المسيحيين، العناصر الأوروبية)، في مقدمتهم الأندلسيون الذين يسيطرون على التجارة والثروة ويشكلون فئة هامة في المجتمع المغربي تحتوي عناصر هامة على الوسطاء والعلماء والقياد والباشاوات وغيرهم،ثم يلي عنصر الأندلسيين فئة اليهود التي تشكل مصدرا للصناعة والتجارة.

أما الزنوج فهم النتيجة الطبيعية لتجارة العبيد التي ظلت نشطة،إذ كان الوافدون إلى المغرب عن طريق تجارة الرقيق أكثر من ألفين في السنة من الرجال والنساء و الأطفال،حيث يشترون من"تيمبكتو" مقابل الملح أو القطن ثم يباعون في أسواق "وادي نون الكبرى" و"تارودانت". ونذكر أيضا فئة الأوربيين،وهي فئة جديدة انبثقت عن الاحتكاك الأوربي المغربي في النصف الثاني من القرن 9م،حيث ظل عددهم يتضاعف نتيجة الامتيازات المترتبة عن نظام الحماية الدبلوماسية خاصة من الانجليز والفرنسيين والإيطاليين والبرتغال[2].

وتذكر بعض المصادر أن سكان المغرب كان قد تجاوز عددهم 8 مليون نسمة في "سنة 1890م"، وبالنسبة للتقسيم السياسي والولاء فقد انقسم المغرب إلى "بلاد المخزن" و "بلاد

[1] علال ركوك: تاريخ الاستعمار والمقاومة بالبادية المغربية خلال القرن20، مطبعة المعارف، الرباط، س2010، ص50

[2] محمد العربي معريش: المرجع السابق، ص123.

السايبة"[1]،حيث كانت بلاد المخزن تشتمل على قبائل عديدة لديها علاقات متنوعة مع المخزن كاستغلال الأراضي مقابل التحرد لحفظ الأمن الداخلي والخارجي،وهناك قبائل النوائب الملزمة بدفع الضرائب الخفيفة مقابل المشاركة في القضاء على الثورات.

أما البلاد السايبة فتشتمل على القبائل التي لاتخضع لحكم الم خزن بحكم وجود ولاة ولاقانون يقيدها، وتعتبر الزوايا والطرق الصوفية أهم وأبرز المؤسسات انتشارا على نطاق واسع في المجتمع خلال هذه الفترة ،خاصة في الأرياف حيث كانت تنشط في مجالات متنوعة مثل : تحفيظ القرآن وتعليم التصوف والدعوة للطريقة والنشاط السياسي والاجتماعي ، وبالنظر إلى الجانب الاجتماعي لهذه الطرق الصوفية والزوايا نجد أنها عملت على أن تكون رمزا للتعاون والمساعدة المتبادلة،فكان المنتمي للطريقة يشعر بالألفة والاستئناس في كل المدن والأرياف التي تتواجد بها فروع طريقته لأن الأتباع يكونون عند حسن الضيافة دائما.

وهكذا كان المغرب الأقصى مع نهاية القرن 9م يزخر بالزوايا والطرق الصوفية التي تتركز في القرى والمناطق الخالية مبتعدة عن قابة السلطة وتحاشي الاصطدام بالفقهاء ذوي الاعتبار
الرسمي[2].

ومن هذا نجد الطرق الصوفية المغربية الأصل مثل: الوزانية،الناصرية، الدرقاوية، القادرية، وعناوة ....إلخ. وهناك أصناف أخرى مثل : العيساوة، الحمادشة، الحداوة ... إلخ، وكان لهذه الزوايا والطرق تنظيم خاص بها إداريا وتربويا واجتماعيا واقتصاديا، وقد عملت السلطة المغربية على إخماد الثورات والانتفاضات الشعبية وكذلك محاولة تمرير الإصلاحات الاجتماعية داخل فئات الشعب المتشبث بعاداته وتقاليده[3].

---

[1] بلاد السايبة: هو مصطلح تاريخي مغربي يشير الى الفضاء او المجال الذي لم يكن مؤمنا ولا توجد فيه أجهزة مخزنيه. ينظر علال ركوك: المرجع السابق، ص33

[2] محمد العربي معريش: المرجع السابق: ص 126.

[3] نفسه، ص126.

المبحث الثاني: أوضاع المغرب الأقصى بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء

المطلب الأول: توقيع مؤتمر الجزيرة لخضراء 1906

بعد كل الأوضاع التي مر بها المغرب الأقصى كانت آمال المغاربة منذ الإعلان عن المؤتمر[1] على أن يكون مؤتمر يقوم بدراسة وضعية المغرب وتدويل قضية المغاربة في المحافل الدولية، ومنع فرنسا من القيام بمخططاتها داخل المغرب، فتم عقد مؤتمر الجزيرة الخضراء في مدينة إسبانية صغيرة وذلك من 15جانفي إلى 07 أفريل عام1906م[2]،حيث دام هذا المؤتمر قرابة ثلاثة أشهر، وما ساعد على عقد هذا المؤتمر هو أن هذه المدينة الصغيرة لا تلفت الأنظار فلا أحد يتوقع أن مدينة صغيرة كهذه سيعقد بها مؤتمر دولي بهذا الحجم، وقام بحضور المؤتمر حوالي 13 دولة نذكر منها " إنجلترا، فرنسا، إسبانيا،النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية ، بلجيكا، السويد، البرتغال، هولندا،ألمانيا، روسيا والمغرب"[3].

ولكن هذه الدول المشاركة في المؤتمر لم تكن متفقة على جدول أعمال معين، بل إن بعض الدول الكبرى مثل فرنسا وإنجلترا وإسبانيا وألمانيا كان هدفها من المؤتمر تحقيق مصالحها الخاصة أكثر مما كانت مهتمة بمصلحة المغرب، أما المغرب فوفده كان ضعيفاً ورئيسه كان مسناً[4] ولم يكن أحد منهم يتقن أي لغة من لغات المؤتمر، وحتى المترجمين كان مشكوك في أمرهم وإخلاصهم وأمانتهم في توصيل الحقائق، وقد اهتم المؤتمر بتأكيد استقلال المغرب وسيادة

---

[1] محمد خير فارس: تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب1912-1939،دمشق،1977، ص20.

[2] الحاج محمد الطريس وآخرون: مذكراتي في الحركة الوطنية من1930إلى1940،مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1992، ص25.

[3] عبد المنعم الجميعي: المشرق والمغرب العربي، دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الفيوم، القاهرة، 2013، ص201.

[4] عبد الكريم غلاب: المرجع السابق، ص145.

سلطانه[1]،ودراسة عدة جوانب وقضايا مختلفة نذكر منها قضايا اقتصادية وأمنية، ومن بين القضايا الاقتصادية التي درسها المؤتمر:

إنشاء بنك يصدر السندات ويتلقى الودائع، غير أن دول المؤتمر اختلفت في تحديد مقره وتحديد اسمه، فلقترحت ألمانيا على أن يكون مركزه طنجة،كما اختلفت دول المؤتمر في تكوين رأس مال البنك[2].

كذلك من بين أهم المشاكل التي درسها المؤتمر قضية الضرائب والتي من حق المغرب أن يقوم بإقراضها للمواطنين حتى ولو كانوا محميين، وذلك لما يملكون من عقارات وأملاك في المغرب[3].

أما القضية التي أثارت جدلا كبيرا واختلافا شاسعا في دول المؤتمر فهي قضية الشرطة، إذ اختلفت دول المؤتمر عليها اختلافا حادا بين فرنسا ومن والاها وألمانيا والنمسا، فالأولى تقول أن الشرطة تكون تحت قيادتها والأخرى رافضة وأن الحل أن تقوم فرنسا بالإشراف على الشرطة بمساعدة إسبانيا باعتبارهما الدولتين المجاورتين للمغرب، وكذلك مراقبة الأسلحة ومنع وضعها في أيدي السكان وبهذا تم ختام هذا المؤتمر[4].

المطلب الثاني: ظروف خلع السلطان عبد العزيز وتنصيب أخيه عبد الحفيظ على العرش

بعد توقيع السلطان "عبد العزيز" على قرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء أظهر سكان المغرب عدم رضاهم تجاه ما قام به السلطان ، وعلى ذلك قام أهل مراكش بقيادة "القائد الجلاوي"

[1] شوقي عطا الله الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث[ليبيا-تونس-الجزائر-المغرب]، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، س1977، ص323.

[2] شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق ، ص 325.

[3] فرغلي على تسن: تاريخ اروبا الحديث المعاصر، الدار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، س2002، ص152.

[4] عبد الكريم غلاب: المرجع السابق، ص148.

ببيعة السلطان "عبد الحفيظ"[1] حيث قام الأخير بزيارة الأضرحة وفقا للعرف عندهم ،فدعا القبائل إلى بيعة السلطان وذلك بذهابه إلى شيوخ الزوايا والعلماء، وقد استجاب "الرحامنة" و"السراغنة" و"دكالة"[2]وقبائل "الشاوية[3]" لهذه البيعة، وتحرك السلطان الجديد على رأس قوة من ثلاثة آلاف مقاتل متوجها من فاس إلى الرباط، وبعد ذلك توجه إلى الشاوية التي انضمت إليه هي أيضا وذلك لاستزال القائد "أنفلوس" بحاحا، وبعدما رأى السلطان "عبد العزيز" كل هذا قام بمهاجمة أخيه بقيادة "بوشنه البغدادي" وجيش "عبد الحفيظ" تحت قيادة القائد "رحو" حيث هزم جيش السلطان "عبد العزيز "وبذلك تلقى "عبد الحفيظ " بيعة أهل فاس في 7 جوان 1908م، و غادر بعد ذلك إلى مكناس واستقبل من كبار الفقهاء فيها، ولكن السلطان الجديد كان قد استنكر الشروط التي أضيفت إلى بيعته ونذكر منها:

- أن يبذل السلطان جهده لاسترجاع الجهات المقطعة من الحدود.
- أن يسعى إلى إلغاء معاهدة الجزيرة الخضراء.
- أن يبادر بطرد المحتلين من الأماكن التي دخلوها

أما السلطان "عبد العزيز" وبعد الهزيمة انسحب باتجاه الشمال [4]، وقد تدخل بعض قادة الجيش الفرنسي ونذكر منهم الجنرال "ليوتي" louis hubertGonzalve Lyautey لوضع حد لهذه الحرب الدامية بين الأخوين،وبذلك قام السلطان "عبد العزيز" عن

---

[1]السلطان عبد الحفيظ: هو عبد الحفيظ بن الحسن بن محمد الحسني العلوي من سلاطين الدولة العلوية في المغرب الأقصى، كان فقيها وأديبا توفي والده السلطان حسن سنة 1894 وبالتالي انقسمت الدولة بينه وبين أخيه عبد العزيز ينظر: عبد الفتاح الصعيدي: معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002، ج3، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002، ص343.

[2]دكالة: يطلق هذا الاسم على مجموعة القبائل القاطنة بالناحية التي تفصل الشاوية عن عبده والرحامنة ينظر: الصديق بن العربي: المرجع السابق، ص134.

[3]الشاوية: وهي قبائل تستقر بساحل المحيط بين الدار البيضاء ووادي أم الربيع ينظر: الصديق بن العربي :المرجع السابق، ص237.

[4]عبد الله العروي: المرجع السابق، ص ص364،365.

العرش في نوفمبر 1908م وانسحب إلى طنجة حيث بقي فيها هناك ويتقاضى أجرا لائقا من الحكومة، وعلى ذلك قام سكان الدار البيضاء بمبايعة السلطان "عبد الحفيظ" رسميا في 25 نوفمبر 1908م ليصبح سلطانا رسميا على المغرب الأقصى[1].

المطلب الثالث: أزمة أغادير

بعد خلع السلطان "عبد العزيز" وتنصيب أخيه "عبد الحفيظ" سلطانا على العرش[2] سعى الأخير في أيامه الأولى أثناء توليه الحكم إلى أن يحقق بعض الأهداف للوطنيين المغاربة، حيث قام السلطان بتوجيه طلب عام 1909م إلى حكومة باريس من أجل الانسحاب من الأماكن التي تم احتلالها لكن دون جدوى ،وقد كان السلطان "عبد الحفيظ" كسابقه فلم يلبث كثيرا حتى خضع للسلطة الفرنسية[3] وهو الشيء الذي أفقده هيبته أمام السكان المغاربة ، وعلى إثر هذه الأحداث رأت ألمانيا أنها قد قامت بخرق قرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء[4] الذي عقد في 1906م فقامت الأخيرة بإرسال سفينة حربية" بانثر" لأغادير مدعية حماية المصالح والرعايا الألمان وذلك يوم 01 جويلية1911م، حيث رست السفينة المذكورة بمرسى أغادير وانطلق بذلك الحديث عن ضربة أغادير وعن الأزمة المغربية الثانية،غير أن هذه الحادثة في الواقع لم تأت محض صدفة أو بشكل فجائي من طرف كاتب الدولة الألماني، وإنما مخطط لها من قبل لكن أخفي سرها ليأتي كضربة نفسية محسومة كان الهدف منها[5] إرغام ألمانيا جارتها فرنسا على دفع تعويض مقابل الاعتراف بالحماية الفرنسية على المغرب ، إلا أنه بسبب هذه الحادثة تعرضت

---

[1] عبد الكريم غلاب: المرجع السابق، ص169.

[2] عبد الكريم غلاب: المرجع السابق، ص169.

[3] حاج جيلالي سكينة، خرطمان يمينه: المقاومة المغربية المسلحة ضد الحماية المزدوجة الفرنسية-الإسبانية 1907-1934، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة الجيلالي بونعامة خميسمليانة، إشراف حواس محمد، س2018/2017.

[4] محمود الشرقاوي: المغرب الأقصى مراكش،ص26.

[5] علال الخديمي: المرجع السابق، ص25.

علاقة الدولتين إلى توتر شديد[1] ما أدى بالحكومة الفرنسية للدخول في مفاوضات مع جارتها ألمانيا، وقد استمرت المفاوضات بين الدولتين حوالي ستة أشهر بداية من تاريخ 09 جويلية حيث اجتمع الفرنسي "كامبون" [2]مع كاتب الدولة الألماني"كيدرلين"،إذ طلب الأخير بتخلي فرنسا عن المغرب الأقصى لكن رفضت فرنسا هذا الرأي، وفي المرحلة الثانية من المفاوضات والتي تم عقدها في شهر أكتوبر رضخت فرنسا لطلب الجارة ألمانيا، حيث وافقت فرنسا بالتنازل عن جزء كبير من مستعمراتها في الكونغو ومقابل ذلك تتعهد ألمانيا باعتراف فرنسا بأحقيتها و انفرادها باتخاذ قراراتها والاعتراف بحمايتها على المغرب الأقصى، وهكذا انتهت المفاوضات بتوقيع اتفاق بين البلدين في 04 نوفمبر 1911م[3].

[1] علال الخديمي: الحركة الحفيظية او المغرب قبيل فرض الحماية الفرنسية الوضعية الداخلية وتحديات العلاقات الخارجية 1894_1912، دار ابي قراق، الرباط، 2009م.ص 496.

[2] عبد الكريم غلاب: المرجع السابق، ص170.

[3] علال الخديمي: المرجع السابق، ص26.

الفصل الثاني: فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى.

المبحث الأول: معاهدة الحماية وابرز ردود فعل عنها

المبحث الثاني: السياسة الإدارية الفرنسية في المغرب

المبحث الثالث: آثار السياسة الاستعمارية على الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية

. بعد كل الأوضاع الصعبة والمضطربة التي كان المغرب الأقصى يمر بها وخاصة أوضاعه الداخلية التي أدت به إلى تدخلات من طرف الدول الأوربية التي كانت تدعي أنها ستقوم بمحاولة إصلاح الوضع الداخلي في المغرب، إلا أن ذلك لم يكن في صالح المغاربة وبلادهم حيث انتهى بهم المطاف تحت حكم أجنبي فرنسي إسباني وكان ذلك بشكل غير مباشر، لكن بعد توقيع معاهدة الحماية أصبح المغرب خاضعا إلى فرنسا التي دخلت المغرب بمفهوم الحماية، غير أن دخولها إلى المغرب كان استعمارا تحت غطاء الحماية وذلك من خلال تطبيقها لسياستها البربرية في المغرب وسنتناول ذلك في فصلنا هذا.

المبحث الأول: معاهدة الحماية وأبرز الردود الشعبية عنها.

المطلب الأول: توقيع معاهدة الحماية.

بعد قيام فرنسا بإبرام اتفاق مع جارتها ألمانيا كانت قد أزاحت أكبر عقبة تواجهها وتمنعها من بسط سيطرتها ونفوذها في المغرب الأقصى [1]، ولكن بعد مصادقة مجلس النواب والشيوخ على ذلك سعت فرنسا للحصول على موافقة السلطان المغربي على معاهدة الحماية مستغلة الظروف الداخلية التي كان يمر بها المغرب الأقصى من كوارث داخلية وغيرها [2]، فوجدت فرنسا الطريق لدخول المغرب وقامت حينها بإرسال سفير حاجياتها المدعو "رينو"الذي وصل إلى المغرب في 07 مارس 1912م وتكفل بأمور توقيع المعاهدة، حيث قام هذا الأخير بإرغام السلطان مولاي "عبد الحفيظ" على توقيع معاهدة الحماية وذلك في يوم 30 مارس1912م [3] و هي عبارة عن تطبيق لنظام الحماية في تونس والتي كانت قبل المغرب بحوالي 29 سنة، إلا أن تطبيق نظام الحماية في المغرب مختلف عن الحماية في تونس وذلك راجع إلى التعديلات التي وقعت في دائرة الاتفاقيات الدولية التي وقعت قبل الحماية.

[1] جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر في المقاومة والاستعمار، المجلد4، ص293.

[2] شوقي الجمل عطا الله: المرجع السابق، ص 327.

[3] علال الخد يمي: المرجع السابق، ص 540.

وترمي هذه المعاهدة إلى خلق نظام قانوني بالمغرب يساعد على إدخال إصلاحات جديدة، بحيث يبقى المغرب دولة شخصية قانونية مع احترام الدستور المغربي[1].

ويعرف الجنرال "ليوتي" نظام الحماية على أنه "عبارة عن بلاد تحتفظ بمؤسساتها وتحكم نفسها وتدبر دقة شؤونها بنفسها بواسطة هيئاتها الخاصة مع مجرد مراقبة دولة أوروبية"[2].

وبذلك كان السلطان مولاي "عبد الحفيظ" قد سلم مذكرة إلى وزير الخارجية يقول فيها:" إن مهابة الدولة واعتبارها واحترام مؤسساتها الخصوصية يجب أن تظل على ما كانت عليه في الماضي إذ لا تجهل الحكومة الفرنسية وإنه ومنذ 4 قرون والأسرة العلوية الملكية تقبض على زمام الأمور وأنه يجب الاحتفاظ لها بذلك كما أسترعي اهتمام الحكومة الفرنسية إلى أن المغرب لم تخضع منذ الفتح الإسلامي لدولة أجنبية كمستعمرة" حيث اتفق الطرفان على مجموعة من البنود وكانت تسعة[3]. ينظر الملحق رقم04

ومن خلال هذه المعاهدة نلاحظ أنها قد أعطت الحق لفرنسا للتصرف في بعض أجزاء المغرب الأقصى ما أدى بالمغاربة للمطالبة بتنحية السلطان "عبد الحفيظ" حيث ظهرت ثورات واحتجاجات على ذلك، وكان السلطان "عبد الحفيظ" قد اقتنع اقتناعا كليا أنه لا يستطيع الوقوف ضد هذه التيارات سواء من جانب الفرنسيين أو من جانب المغاربة "القبائل المغربية" [4] وهذا ما أدى به للتفكير جديا بالتنازل عن العرش، وبذلك كان المقيم العام الفرنسي بالمغرب الأقصى "ليوتي" قد أعطى موافقته والسماح للسلطان "عبد الحفيظ" بالتخلي عن العرش لينصب بعده مباشرة أخاه"يوسف"، ليتنازل "عبد الحفيظ" رسميا عن العرش في 12أوت1912م بعدما

---

[1] عبد الكريم غلاب: المرجع السابق، ص ص177،181.

[2] حزب الاستقلال: المغرب الأقصى قبل الحماية عهد الحماية إفلاس الحماية، ص58.

[3] أبي الهدى محمد الباقر محمد بن عبد الكريم الكتابي، ترجمة الشيخ محمد الكتابي المسمتة أشرف الأماني، تقديم محمد بن عبد الكريم الخطابي، تحقيق نور الهدى عبد الرحمان الكتابي، دار التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء، دار حزم للطباعة والنشر، بيروت، س 2005،ص ص439،440.

[4] أبو بكر القادري: مذكراتي في تاريخ الحركة الوطنية المغربية من 1930م إلى 1940م، ج1، مطبعة النجاح الجديدة، س 1992م، ص33.

أمضى على بنود معاهدة الحماية بحوالي خمسة أشهر، وبذلك نستطيع القول أن توقيع السلطان على هذه الحماية كان نكبة وصدمة قوية لم يستطع المغاربة تحملها، ورغم رفض الشعب لها فقد كان "ليوتي" بعد تنازل "عبد الحفيظ" عن العرش قد قبض بقبضة من حديد في توليه لإدارة المغرب وتسيير أمورها وذلك بفضل ذكائه ودهائه حيث قال " نحن نمارس الحماية لا الإدارة المباشرة في المغرب وينبغي أن لا نطمس الآثار القديمة بل نستعملها وأن لا نقاوم أعضاء المخزن بل نسخرهم في إدارة البلاد ولا يتعدى عملنا هنا سوى المراقبة والإرشاد".

وبذلك كان المغرب الأقصى قد دخل تحت القبضة الفرنسية وسلم مفاتيح البلاد إلى فرنسا، حيث أصبحت هي من تقوم بتسيير البلاد أما السلطان فدوره أصبح يقتصر في المصادقة على ما تقوم به فرنسا فقط[1].

المطلب الثاني: الاتفاق الفرنسي الإسباني.

بعدما تم توقيع معاهدة الحماية بين الحكومة الفرنسية والسلطان عبد الحفيظ اتجهت فرنسا إلى جارتها إسبانيا محاولة منها لوضع اتفاق يرضي الطرفين وتفاديا للتصادم بينهما[2].

كما لا ننسى المعاهدات والاتفاقات الدولية التي كانت هي السبب الرئيسي في تحديد خريطة المغرب الأقصى، وهنا نخص بالذكر الاتفاق الودي الذي جمع الجارتين "إسبانيا و فرنسا"، ولهذا السبب نرى أن فرنسا كانت ملزمة بقبول إسبانيا كشريك لها أو بعبارة أخرى كطرف ثاني لها في المغرب الأقصى بغض النظر على أن إسبانيا كانت السباقة في دخول المغرب الأقصى، وذلك دون مساواة في تقسيم النفوذ بينهما لاختلاف وضعية إسبانيا الاستعمارية عن المغرب الأقصى، ويعود ذلك لعدة أسباب نذكر منها:

-أن إسبانيا كانت مضطرة للقبول لأن فرنسا هي من قامت بتوقيع المعاهدة مع السلطان المغربي "عبد الحفيظ".

---

[1] أبوبكر القادري: المصدر السابق، ص 36.

[2] محمود الشرقاوي: المغرب الأقصى مراكش، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ص27.

-أن وضع إسبانيا القانوني في المغرب استمد في الأساس من معاهدة الحماية، وذلك ما جاء في الفصل الأول من المعاهدة[1].

وبهذا قد خرج الطرفان باتفاق يقضي باقتسام مناطق النفوذ بينهما وعلى ذلك وقعت في 27 نوفمبر 1912 وجاء فيها على أن يبقى الجزء الشمالي من المغرب الأقصى خاضعا لسيادة السلطان الدينية والسياسية، ويمثله فيها خليفة يختاره من بين اثنين ترشحهما إسبانيا وسميت بالمنطقة الخليفية وحددت عاصمتها تطوان، أما فرنسا فاكتفت بأخذ جزء من الوسط والأطلس وسميت بالمنطقة السلطانية[2].

وفي عام 1913م عقد مؤتمر في باريس ضم مندوبي بريطانيا وفرنسا وإسبانيا وتقرر نظام طنجة الدولي مايلي:

1-منطقة خاضعة لسلطة ونفوذ إسبانيا في الريف[3].

2-منطقة طنجة التي تحمل الصفة الدولية[4].

3-منطقة النفوذ الفرنسي[5].

لكن بعدما تم الاتفاق بين الدولتين أثار الأمر نقاشا سياسيا وقانونيا كبيرا وذلك حول صلاحيات الخليفة السلطاني بتطوان ودرجة استقلاليته عن السلطان، و ما زاد في إثارة هذا النقاش أيضا هو أن جميع مناطق نفوذ فرنسا جاءت قريبة لبعضها البعض أما مناطق نفوذ إسبانيا فجاءت متفرقة ومتنوعة، حيث رأت إسبانيا صعوبة كبيرة في السيطرة عليها إذ أصبح لها ثلاثة أنواع من المناطق في المغرب نذكر منها:

منطقة النفوذ: وتقسم إلى قسمين: المنطقة الخليفية في شمال المغرب ومنطقة طرفاية في جنوبه

---

[1] الصديق بن العربي: المرجع السابق، ص32.

[2] محمد القبلي: تاريخ المغرب تحيين وتركيب، المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، س2011، ص527.

[3] إسماعيل أحمد ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر، ط2، مكتبة العبيكان، الرياض، س 2003، ص421.

[4] محمود الشرقاوي: المرجع السابق، ص27.

[5] محمد القبلي: المرجع السابق، ص528.

مناطق السيادة: ويقصد بها كل المناطق التي كانت تحتلها إسبانيا في المغرب الأقصى قبل توقيع هذه المعاهدة مثل:مدينة سبتة ومليليه وغيرها.

أما مستعمراتها فامتدت من الساقية الحمراء إلى وادي الذهب ولذلك رأت إسبانيا أن مناطق نفوذها متفرقة ويصعب التحكم فيها، ولكن رغم ذلك وافقت الأخيرة على الاتفاق المذكور وقامت بالقبول بكافة المناطق التي اتفقت عليها مع جارتها فرنسا[1].

المطلب الثالث: نماذج من ردود الفعل بعد توقيع معاهدة الحماية

1-جهاد أحمد الهيبة بن ماء العينين:

بعدما وقعت فرنسا اتفاقها مع جارتها إسبانيا اتجهت لمحاولة التوسع وتطبيق سياستها ومخططاتها في المغرب، إلا أنها لم تستطع لا بسياستها القمعية ولا بتسلطها بواسطة السلاح والقوة ولا بتنحية السلطان المغربي "عبد الحفيظ" الموقع على معاهدة الحماية وتنصيب أخيه"يوسف" في إعادة [2] الهدوء إلى المغرب، بل حدث العكس وثارت أغلب القبائل المغربية خاصة الجنوبية منها والتي لم ترض بالخضوع للسيطرة الفرنسية ولا للتسلط الاستعماري، ليقوم "أحمد الهيبة بن ماء العينين" [3] ويسير على خطى والده، فقام بتجنيد العديد من شباب الجنوب وقام باحتلال مراكش ودخولها وذلك لجعلها عاصمة له أو بعبارة أخرى مقرا لسلطته، فكان خروج "أحمد الهيبة" عبارة عن حملة إذ انظم إليه أغلب شباب مدينة مراكش، بل وحتى أغلب

[1] محمد القبلي: المرجع نفسه، ص530.

[2] عبد الكريم غلاب: المرجع السابق، ص178.

[3] أحمد الهيبة بن ماء العينين: ولد في سبتمبر 1877م بضواحي منطقة اطار بمنطقة الحوض الموريتاني كان من أبرز قادة المقاومة بالجنوب إلى غاية وفاته في 1920م. عمر افا، مقاومة الشيخ احمد الهيبة، 1912-1919 في موسوعة الحركة الوطنية والجيش ،ج1، المجلد1، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين، الرباط، س 2005، ص 121.

فئات المجتمع حيث شملت رجال الدين وعلماء وأهل الفن وما إلى ذلك [1]، وبهذا كانت أغلب قبائل سوس ومدينة مراكش قد وضعت مصيرها في يد "الهيبة".

ولكن بسبب القواد تشتت القبائل التي كانت تقف مع الهيبة وتمنحه المساعدة، ففي سبتمبر 1912م وبتواطؤ مجموعة من القواد منهم " العبادي- الكلاوي...إلخ" وغيرهم ممن كانوا في مواجهة الهيبة، تواجه "أحمد الهيبة" مع القوات الفرنسية في معركة دامت لبضع ساعات من الرشق بالمدفعية ليسقط صرحه وكأنه صرح من الرمال، وبالرغم من شماتة القواد وخيبة الأمل التي حلت بقبائل سوس إلا أنه بعودته إلى القبيلة وجد سكانها على استعداد للعودة والدخول مرة أخرى تحت رايته، ولكن بسبب القواد بقي "الهيبة" محاصرا في مراكش [2] إلا أن هذا لم يمنعه بالعودة إلى القتال، حيث عاد من بوابة قرية تسمى بقرية سيدي بوعثمان وهي قرية تقع بالقرب من مراكش، حيث تصادم مع قوات الاحتلال في 06 سبتمبر 1912ملكن الجيش الفرنسي كان أقوى ليفر"الهيبة" من المعركة ويلجأ إلى منطقة تسمى تيتريتواتخذ مدينة ويجان قصرا له، حيث تبعه الفرنسيون إلى هناك لكنهم هزمو ا هزيمة نكراء من طرف "امربه ربه" أخ "الهيبة"، وقد حافظ "الهيبة"على القيادة الروحية للمقاومة إلى أن توفي في 1920م وبذلك كانت هذه المنطقة قد حافظت على حريتها و لم تدخل دائرة اهتمامات الفرنسيين[3].

2-جهاد قبائل بني زيان ضد الاستعمار الفرنسي" معركة موحا أو حمو الزياني":

بعد سلسلة المعارك والمقاومات التي ظهرت في المغرب الأقصى والتي عبر من خلالها سكان وقبائل المغرب رفضهم للوجود الاستعماري في بلادهم، خرجت قبائل بني زيان هي أيضا رافضة للتسلط الاستعماري في بلادها وذلك تحت قيادة زعيمها "موحا أو"حموالزياني" الذي تم تنصيبه كقائد على هذه القبائل منذ عهد السلطان "مولاي الحسن"، حيث حاول

[1] جرمان عياش: أصول حرب الريف، تر محمد الأمين البزاز، عبد العزيز التمسماني خلوق، الشركة الوطنية المغربية المتحدة، الرباط، ص54.

[2] عبد الكريم غلاب: المرجع السابق، ص232.

[3] جرمان عياش: المرجع السابق، ص56.

"ليوتي" التقرب من قائدها "موحا"أو"حموالزياني" [1]محاولة منه لإدخاله ضمن دائرة القواد،إلا أن كل المحاولات التي قام بها "ليوتي" باءت بالفشل. بعد ذلك اتجه "ليوتي"[2]إلى حل آخر وهو قيامه بزرع خلافات بينه وبين "سيدي علي أمهاوش" وذلك بإحيائه لنزاعات وخلافات قديمة كانت بينهما، لكنه فشل في الإيقاع بالقائد "موحا"أو "حمو" مرة أخرى، فقام "ليوتي" بعد ذلك بتكليف الجنرال "هنريس" بهذه القبائل وبكل ما يخص"موحا" او "حمو" خاصة وأن بعض قبائل الزيانية ذهبت لتشتكي لفرنسا طالبة منها حمايتها.

وفي يوم 13 نوفمبر 1914م داهمت القوات الفرنسية خمسة دواوير بالإضافة إلى خيمة القائد "موحا الزياني" التي كانت منصوبة على سهل يدعى سهل توملیلين وكان قائد هذه القوات الضابط "لافيردور"، حيث رفض الأخير التراجع وبدأ في إطلاق النار بالمدافع ما أدى لحدوث بلبلة وأرعب أغلب أبناء بنو زيان، لكن رغم ذلك لم تستطع قوات الاحتلال الفرنسي القبض على القائد "موحا"أو "حمو" والدليل على ذلك مقولة أحد الضباط الفرنسيين الذين شاركوا في المعركة حيث قال" ما إن عبر جيشنا واد كرو حتى غادر "موحا"أوح"موالزياني" ساحة القتال تاركا وراءه الخيمة التي تصدر منها أوامره"[3].

وبعد كل هذه الأحداث اعتقد الفرنسيون أنهم قد نجو بالإطاحة بقبائل الزيانية وأن مدينة خنيفرة صبحت تحت سيطرتهم، لكن حدث عكس ذلك حيث أن القبائل الزيانية لم ترض بهذا الهجوم المباغت الذي تلقته من طرف فرنسا، إذ قررو ا التجمع والعودة إلى المعركة بعد أيام من ذلك في معركة سميت بمعركة الهري الثانية حيث واجه "موحا" القوات الفرنسية

---

[1] موحا أو حمو:ويعتبر من ابرز رجال المقاومة في التاريخ المغربي الحديث حيث اشتهر بنضاله ضد الاحتلال الفرنسي ، وكانت أشهر معركة له التي سميت بمعركة لهري التي وقعت سنة 1914.

[2]ليوتي: هو لويس هوبير جونزالوفليوتي ولد ب نانسي في 1854م التحق بالمدرسة العسكرية بـــ سان سير عام 1873م تولى قيادة الوحدة العسكرية الأولى ثم عين كرئيس أركان في الهند الصينية. Guillaume jobin : lyautey le Résident /casa experess p25

[3]فرانسوبيرجي: موحا أو حمو الزياني1877-1921، تر محمد بوستة، مطبعة أنفو برانت، فاس، س1999، ص 44.

وكانت القبائل الزيانية أكثر تنظيما والدليل على ذلك مشاركة المرأة الزيانية هي الأخرى في هذه المعركة، فكانت تقوم بتموين المقاتلين بالزاد وتوزيع الذخيرة عليهم. وقد اختفى الضباط الفرنسيين من هذه المعركة بعد شعورهم بالهزيمة، الأمر الذي ساعد "موحا" على التوغل أكثر في صفوف الجيش الفرنسي،وقد تم القبض على الضابط "لافيدور" في هذه المعركة من طرف أحفاد "موحا" وتم قتله وبالتالي انتصر قبائل بني زيان على الجيش الفرنسي ما زادهم حماسا ونضالا ضد السلطات الاستعمارية .[1]

وقد علق الجنرال "هنريس" على هذه المعركة بقوله" لقد كانت هزيمة الهري خطيرة جدا فقد أوقدت نار القتال وكنا فجأة أمام حريق يهدد الوجود الفرنسي بكامله"[2].

وبهذا القول فإن الانتصار الذي حققه "موحا"أو"حمو الزياني" قد أعطى دافعا قويا وحماسا أكبر لمواصلة الجهاد ضد الفرنسيين، واستمر القائد الزياني في مواجهة فرنسا إلى غاية مقتله سنة 1921م، حيث نجح الفرنسيون في العودة إلى هناك وإقامة مراكزهم[3].

المبحث الثاني: السياسة الإدارية الفرنسية في المغرب

المطلب الأول: ظهير 11 سبتمبر 1914

لم تكن السياسة البربرية الفرنسية جديدة على المنطقة السلطانية بل هي قديمة، وأصبحت من تقاليد الاستعمار الفرنسي الذي أنشأ هذه السياسة أول مرة في الجزائر بعد احتلالها، أين نشر هذه الأفكار في منطقة القبائل في محاولة منه لضرب الإسلام وإرغام سكان هذه المناطق على العمل بالأعراف والابتعاد عن الشريعة الإسلامية[4].

قامت حكومة الحماية الفرنسية بتحرير الظهير ودست فيه الدسائس الاستعمارية الصليبية لفصل قبائل البربر المغربية وجعلها تخضع للسلطة الفرنسية في جميع أحوالها ، وما زاد في خطورة هذا

[1] فرانسوبيرجي:المرجعالسابق، ص45.

[2] محمد بن لحسن: معركة العرب(13 نوفمبر1914) صفحات من الجهاد الوطني، مطبعة أنفو، فاس، س2001.

[3] محمد خير فارس: المرجع السابق، ص109.

[4] المخلوفي محمد الصغير: الظهير البربري من خلال مذكرة صالح العبدي، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط، ص20.

الظهير هو كتابته وما جاء مقرر فيه، حيث جاء على لسان السلطان و يؤكد كل المجريات التاريخية التي تقول بأن البربر لهم عاداتهم وتقاليدهم الخاصة وأنه يجب على حكومة المخزن الحفاظ على العرف المعمول به لدى البربر، حيث أصدر السلطان أوامره بما يلي[1]:

1-الفصل الأول:قبائل العرب والبربر تكون محكومة ومنظمة طبق قوانينها وأعرافها الخاصة وذلك تحت مراقبة السلطات وتبقى محكومة منظمة كما كانت.

2-الفصل الثاني:تصدر قرارات من وزيرنا الأكبر (لرئيس الوزراء) بالاتفاق مع الكاتب العام للحكومة تعين شيئا فشيا حسب الحاجة ويتم تعيينها بـــ:

1-القبائل التي تدخل في العرف البربري

2-نصوص القوانين والتنظيمات التي تطبق على قبائل العرف البربري.

وتبعا لهذا الظهير تم إنشاء الجماعات البربرية تحت إدارة الشؤون الأهلية التي نظمت هذه الجماعات مع ما يتوافق مع سياسة الإقامة العامة الفرنسية التي أصدرت عدة ظهائر سلطانية على غرار ظهير 11 سبتمبر 1914 مثل ظهير 02 جوان 1915 و 27أفريل191904 سبتمبر 1928[2]... إلخ.

ووصلت هذه الجماعات إلى حوالي ثمانين جماعة بربرية جهزت بكتاب فرنسيين اختارهم من بين الضباط الفرنسيين و المترجمين، كما جهزت هذه الجماعات بميزانية خاصة وأنشأت المحاكم العرفية (ابتدائية و استئنائية)، لكن السلطة المغربية ممثلة خاصة في السلطان مولاي "يوسف" (محمد الخامس) لم تعط هذه الجماعات أي صيغة قانونية بالرغم من قبول السلطان لظهير 1914م ورغم أن "ليوتي" كان يريد إقناع حكومة المخزن بأن فكر الإدارة

[1] أبوبكر القادري: المصدر السابق، ص39.

[2] محمد المكي الناصري: فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى، ط2، شركة بابل، ص24.

المباشر ليس من أولويات فرنسا، فإن السلطان كان متفطنا لهذه الألاعيب السياسية وأصبح خصما عنيدا للسياسة البربرية في المغرب الأقصى[1].

ومنذ ذلك الحين أصبح هدف "ليوتي" الرئيسي هو محاولة إخراج البربر من الإسلام، حيث قام بإصدار منشور إلى رؤساء الاستعلامات وذلك كما جاء في كتاب "مارتن الكمندار" المعنون بـــ"مغرب الغد " أن رئيس مكتب الاستعلامات لما تخابر مع "آيت مسروح" الذين لا يفهمون إلا البربرية وبهذا أمر رؤساء هذه الجماعات لتعيين طالب معهم ليحرر لهم رسائلهم الإدارية مع مكتبة باللغة العربية، وبهذا نرى أن الضابط قد غلط غلطا كبيرا لكنه لا يستح ق توبيخا على تفكيرهم، وإن كان هذا التفكير يشتمل الضابط في تقريره فإن هؤلاء الطلبة الذين سيكلفون بتحرير الرسائل سيكلفون بتعليم الصبيان إقامة الصلاة التي أصبحت متروكة عند الرجال منهم".

ونلاحظ من هذا كله أن المساعي الحقيقية للتفرقة قد بدأت في الظهور، حيث كان من أولى مظاهرها إصدار هذا الظهير متضمنا مفتريات سياسة بحذافيرها عن طريق تبني العادات والتقاليد للبربر، وذلك ما صر ح به "المسيو ريو" بقوله: " إن ظهير 11 سبتمبر 1914م ذو أهمية عظمى لأنه وضع مبدأ عدم الإسلام للقبائل البربرية[2].

المطلب الثاني: ظهير 16ماي 1930م

رأى المقيم العام الفرنسي "لوسيان سان"Lucien saint 1930م أنه حانت الفرصة لتأكيد السياسة البربرية وإعطائها صفة نهائية مستعينا في ذلك بكون السلطان لازال لم يستوعب خطورة هذه السياسة بعد، واعتمد المقيم العام على أفراد في القصر استغلوا ثقة السلطان فيهم، فكانوا يهونون عليه الأمر ويخبرونه أنه لا يستحق المعارضة أو المقاومة[3].

[1] محمد المكي الناصري: المصدر السابق، ص25

[2] أبو بكر القادري: المصدر السابق، ص

[3] محمد المكي الناصري: المصدر السابق، ص52.

والملاحظ هنا أن المقيم العام الفرنسي "لوسيان سان" [1]كان قد استصدر هذا الظهير بعد أن اقتبس مضامينه تقريبا من الظهير الذي استصدره "ريو" في الجزائر مع بعض التعديل، حيث بدأه"لوسيان سان" بكذبة تندى لها الجباه مفادها أن السلطان المغربي "مولاي يوسف"هو الذي وضع أساس للسياسة البربرية ورأى أنها في مصلحة الأمة المغربية وأن السلطان "محمد الخامس" اقتفى أثر والده في هذا السبيل.

وقد تضمن هذا الظهير تطبيق العرف البربري الذي ادعت فرنسا، والغريب في ذلك أنه وجد في مناطق قليلة من المغرب الأقصى،أما المناطق الأخرى فكانت تحتكم إلى الشريعة الإسلامية، حتى إن البربر كانوا في نزاعاتهم وخصوماتهم يرجعون إلى الشريعة الإسلامية للفصل فيها، حيث كانت القوانين الإسلامية هي المطبقة في الأحكام في أغلبية المناطق البربرية في المغرب، إذ كانت الأعراف البربرية نفسها تستمد من الفقه الإسلامي، وكان القضاة المسلمين يحكمون في المحاكم تبعا للدين الإسلامي، حتى جاء الفرنسيون وقاموا بطردهم من محاكمهم.

ومن هذا يتضح لنا أن ما[2] أطلقوا عليه أو سموه بالعرف البربري كان خديعة من خدع الاستعمار الفرنسي التي ابتكرها وكان الهدف من ورائها التفريق بين العرب وإخوانهم البربر وذلك تبعا لسياسة ما تسم ى بسياسة "فرق تسد"، فهذا هو هدف فرنسا الرئيسي الذي أدى بها إلى إصدار هذا الظهير، الذي بموجبه يقسم المغاربة إلى قسمين: عرب و بربر، وحتى المحاكم التي تحكم سكان المغرب تكون مختلفة حسب ما جاء في الظهير، بمعنى أن للعرب محاكمهم وللبربر محاكمهم.

---

[1]لوسيان سان:هو ثالث مقيم عام بالمغرب تولى إدارة شؤون المغرب سنة 1929-1933 خلفا لتيودور سطيك وكان قبل تعيينه مقيم عام بالمغرب قد تقلد عدة مناصب منها أنه كان مقيم عام بتونس ومنذ مجيئه للمغرب صرح أنه من أتباع ليوتي وأنه سيسير على نهجه جورج سبيلمان : المغرب من الحماية إلى الاستقلال 1912-1956 ، تر. محمد المؤيد، مجلة أمل التاريخ، الثقافة والمجتمع، س 2014، ص55.

[2] محمد المكي الناصري: المصدر السابق ، ص55.

وجاء في هذا الظهير مجموعة من الفصول حيث أن المخالفات التي يقوم بها البربر لا ترجع إلى المحاكم المختصة وإنما ترجع إلى رؤساء القبائل الذين يحكمون بأعراف قديمة أو كما ذكرنا بقوانين العرف البربري فقط، إذ أن أغلبية البربر المغاربة سيخرجون ع للنظام الشرعي الإسلامي في هذه الحالة، بحيث كان هذا الظهير يحي أعراف جاهلية في الإرث وينشئ محاكم عرفية ويعطي صلاحيات للمحاكم الفرنسية التي لا تحك م باسم جلالة السلطان وإنما باسم الحكومة الفرنسية وتصدر الأحكام باللغة الفرنسية، فيقول "سوردون" موضحا لما تريد الحماية أن تطبقه في المغرب فيقول: "إنه لمن الضرورة الملحة معرفة القانون العرفي البربري ليس من أجل الاحتفاظ به وإنما لمعرفة معطيات حول عادات وتقاليد البرابرة وحول عقلية ونفسية البربر وكذلك السماح لنا بالقيام بإجراء تحليلي وذلك لأننا قد وعدنا البربر منذ سنة 1914م باحترام عوائدهم وأعراضهم فمصلحتنا نحن أيضا تتوافق مع هذا".[1]

وبهذا نستطيع القول أن المقصد والهدف الأول والأخير من إصدار هذا الظهير هو تقسيم وتفرقة المغاربة والقضاء على الشرع الإسلامي، وإخرا ج البرابرة من نفوذ السلطان من أجل إدماجهم فيما يعرف بالعائلة الفرنسية.

المطلب الثالث: رد فعل السلطان والمغاربة من هذه السياسة البربرية.

أولا: رد فعل السلطان على هذا.

بعد كل الأحداث والقوانين التي أصدرتها فرنسا في حق المغاربة محاولة منها لتفرقتهم منتهجة في ذلك سياسة "فرق تسود"، وبعد كل الاعتراضات التي أظهرها الشعب المغربي اتجاه هذه السياسة البربرية الصادرة في حقهم، كان لابد للسلطان "يوسف بن الحسن الأول" هو أيضا إبراز موقفه تجاه هذه السياسة المطبقة على شعبه، إذ عبر عن معارضته لها منذ صدور أول ظهير في المغرب الأقصى سنة 1914م، ويتضح ذلك عندما عارض السلطان المشروع الذي تقدم به المقيم العام في المغرب المارشال "ليوتي"سنة 1914م الذي يتعلق بتنظيم البيوع العقارية

[1] أبوبكر القادري: المصدر السابق، ص 47، 49.

في الأقاليم البربرية، ويبين السلطان "يوسف بن الحسن الأول" ذلك من خلال قوله لوزيره الأول: "إن كل قبيلة دخلت في طاعة الدولة المغربية يجب أن تكون خاضعة لأحكا م الشرع الإسلامي كباقي أطراف المملكة الشريفة ".

لكن الدهاء والتلاعب الاستعماري جعل السياسة البربرية سواء في عهد المقيم العام "ليوتي"أو"ستينغاو" حتى "لوسيان سان" كانت تعمل على تطبيقها والعمل بها، فكانت ترى السلطات الاستعمارية أنه لابد من تطبيقها، وأن العمل بها أمر ضروري، وأن إخراج البربر من الإسلام يخدم مصالحها، وأن فرنسا لم تأت إلى المغرب الأقصى من أجل تركه في ليل الاستعمار كما عبر عن ذلك المقيم العام الفرنسي "لوسيان سان"الذي قام بإصدار ظهير 16ماي 1930م "إن هذه السياسة جاءت لتمدن وتحضر المغرب وتخرجه من تخلفه الذي كان يعاني منه "[1].

إلا أنه عند صدور هذا الظهير كان قد توفي السلطان المغربي "يوسف بن الحسن الأول"الذي رفض ظهير 1914م، وقد خالفه ابنه "محمد الخامس" سنة 1927م إذ كان هذا الأخير قد ساير السياسة الفرنسية في بداية حكمه والدليل على ذلك مصادقته على ظهير 16ماي 1930م،إلا أنه بعد رفض الشعب المغربي لهذا الظهير ومعرفة مدى خطورته وبأنه مؤامرة استعمارية كبرى يعمل النظام الاستعماري على تطبيقها في المغرب والتي كان الهدف منها تفرقة العرب وإخوانهم البربر [2]، وبعدما رأى "محم د الخامس" كل هذه الأحداث وقراءة أدعية اللطيف في مساجد المغرب تعبيرا من الشعب المغربي على رفضه لهذا الظهير، قام هو أيضابالاتفاقوالاتحاد مع شعبه وأصبح منذ ذلك الوقت يعمل على تحقيق مطالب شعبه التي كانت في بدايتها عبارة عن مطالب إصلاحية قبل أن تتحول إلى مطالب استقلالية[3].

[1] ابو بكر القادري: المصدر السابق ص 43.

[2] علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط 6، مؤسسة علال الفاسي، المغرب، س 2003، ص 134.

[3] أبو بكر القادري: المصدر السابق، ص 47.

وبهذا كانت السلطات الاستعمارية قد خسرت الرهان وخسرت جميع مخططاتها التي تحاول تطبيقها في المغرب الأقصى، فقد حدث عكس ما توقعته فرنسا وإنه بدل تفرقة العرب والبربر تضامنوا واتحدوا أكثر[1].

ثانيا. رد فعل المغاربة تجاه هذه السياسة:

بعدما تم صدور ما يعرف بالظهير البربري وبعدما وقع عليه السلطان المغربي"محمد بن يوسف"[2] خرج المغاربة محتجين ورافضين لمثل هذه القرارات مؤكدين أن البربر والعرب إخوة، وموضحين أن الدين يجمعهم مع بعضهم البعض، وعبرو ا عن ذلك بقراءة دعاء مايسمى بدعاء اللطيف الذي انتشر في أغلب المدن نذكر منها:

حركة اللطيف في الرباط: لقد عبر أهل الرباط هم أيضا رفضهم لهذه السياسة البربرية وخصوصا ظهير 16 ماي1930م، حيث كان هناك تضامن كبير بين الشباب المغربي في مدينة الرباط، وقد استمر أهل الرباط بقراءة هذا الدعاء طوال شهر جوان حيث اعتقلت السلطات الاستعمارية العديد من شباب الرباط نذكر منهم: "المعطي باخاي – عبد اللطيف العتابي" وكذلك الحاج "أحمد الشرقاوي" الذي كان موظف بإدارة الضرائب، ولما رأى الفرنسيون نشاطه في المقاومة السياسية البربرية قرروا إبعاده إلى مراكش في نفس الوظيفة ثم غادر وظيفته مباشرة بعد ذلك من تلقاء نفسه[3].

حركة اللطيف بفاس: لقد شارك الفاسيون كغيرهم من المغاربة في احتجاجهم ضد هذه السياسة رغم أن أهل فاس تأخروا حوالي أسبوعين عن المدن الأخرى، فكان أول تجمع للفاسيين بمسجد القرويين يوم 4جوان ومنذ ذلك الحين توالت الاجتماعات بالقرويين نحو أسبوعين، إلا أنه وبضغط من السلطات الاستعمارية على أئمة المساجد تقرر قراءة اللطيف دون

[1] محمد المالكي: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، سلسلة أطروحة دكتوراه، مركز الدراسات الوحدة الغربية، بيروت، 1993، ص 190.

[2] محمد المكي الناصري: المصدر السابق، ص57.

[3] أبو بكر القادري: المصدر السابق، ص62.

احتجاجات ورغم ذلك الهيجان والاحتجاجات استمروا، وهو الأمر الذي أزعج الإدارة الفرنسية واضطرت لاستدعاء نخبة من أعيان فاس لاجتماع عقد بالناحية وحضره الصدر الأعظم المقري وهو الذي ساهم في تهدئة الأوضاع في فاس.

حركة اللطيف بأسفي: قام أهل أسفي هم أيضا باحتجاجات معبرين عن رفضهم لهذه السياسة البربرية الصادرة عن إدارة فرنسا، وتمثلت احتجاجاتهم كغيرهم من المدن المغربية بقراءة دعاء اللطيف في المساجد، وبهذا قد ارتاع الفرنسيون من هذه الانتفاضة والاحتجاجات التي يقوم بها المغاربة، خاصة أنها شملت أكبر المدن المغربية مرورا بالرباط وفاس وصولا إلى أسفي وغيرهم، فكان على السلطات الاستعمارية الاتصال بالمقري الذي كان قد وزع عليهم رسالة باسم السلطان تتلى بالمساجد يدعو فيها إلى الهدوء والاستقرار، وبذلك هدأت الأوضاع في أسفي وغيرها من المدن التي كان بها الاحتجاج[1].

[1] أبو بكر القادري: المرجع السابق، ص67-69.

المبحث الثالث: السياسة الاستعمارية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية

بعد كل الذي مر به المغاربة من قهر وتسلط استعماري إلا أن الفرنسيين واصلوا تطبيق سياستهم التي تعدت وشملت كل جوانب الحياة المغربية بما فيها الجانب الاقتصادي الذي سنتطرق له بالتفصيل في مطلبنا هذا.

أ- على الجانب الفلاحي: عند حديثنا عن الجانب الفلاحي لاحظنا أن البادية المغربية لم تشهد أي جديد على مستوى الإنتاج خاصة في بداية فترة الحماية، حيث دخلت فرنسا باعتبارها دولة حامية فقط إلا أن ذلك تغير مع مرور الزمن، إذ بدأت فرنسا في تطبيق سياستها الاستيطانية مثلما فعلت مع جارتها الجزائر، حيث عملت على نزع الأراضي من الفلاحين وإعطائها للمستوطنين وبهذا حصل المعمرون على مساحات شاسعة من الأراضي عن طريق القوة والنهب فقط، فأصبح ملاك الأراضي هم خادميها وأصبح المعمرون أسياد وملاك للأراضي يقومون بجمع المحاصيل وتشغيل الآلات فقط، وأصبحت السلطات الاستعمارية تهتم اهتماما كبيرا بالزراعة واعتبرتها هي المورد الأساسي للسكان، وبهذا صارت الأراضي مصدرا للاستثمار وذلك ما جاء به قانون أصدره "ليوتي" إذ يتمثل ذلك في إنشائه للجنة تقوم بجرد الممتلكات المخزنية من أجل الاستفادة منها على حسب ما يقول لكنه يقوم في الأخير بإعطائها للمعمرين[1].

ب- الجانب المعدني: رغم أن ثروة المغرب المعدنية متعددة إلا أنه يستغل منها القليل فقط، بل نستطيع القول أن المادة المعدنية الوحيدة المستغلة هي الفوسفات، إذ أنها كانت تنتج حوالي 25% مما يستهلكه العالم بشكل عام بالرغم من وجود مواد أخرى كالرصاص والحديد والزنك وغيرها، حيث احتكرت فرنسا كل ما يتعلق بتصديره ومبيعاته[2].

---

[1] محمد القبلي: تاريخ المغرب تحيين وتركيب، المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، س2011، ص 549.

[2] الجمعية المغربية للتأليف، ج 19، مطابع سلا، الرباط، س 2004، ص 411.

ج- الجانب الصناعي والتجاري: يكاد يكون منعدما، إذ لم تكن توجد صناعة حقيقية في فترة الحماية وذلك راجع إلى أن فرنسا قامت بتطبيق سياسة الاحتكار، حيث أرغمت الجميع على التصدير فقط وتصديرها شمل المواد الأولية فقط، حيث رجع ذلك سلبا على النشاط الصناعي والتجاري أيضا، إذ عملت فرنسا بهذا على إبعاد المغرب عن الأسواق العالمية ما ترتب عنه ضعف تموين البلاد[1].

وبحديثنا عن **الجانب التجاري** نذكر أن التجارة في المغرب في حقبة الحماية قد انقسمت إلى قسمين: التجارة الخارجية والتجارة الداخلية.

التجارة الداخلية: تميزت بالتطور بوتيرة مطردة أصبحت تشمل كل جوانب الحياة بما فيها الاقتصادية والاجتماعية، تمثلت في استيرادها لكل مستلزمات الحياة خاصة من طرف المعمرين.

أما التجارة الخارجية: فكانت تهيمن عليها شركات أجنبية فرنسية، والجدول التالي يبين وضعية التجارة الخارجية المغربية ما بين 1912و1956بالنسبة للمنطقة السلطانية[2]:

الفترة	الكميات بملايين الأطنان		القيمة بالفرنك الثابت بالملايير		العجز التجاري	نسبة التغطية %
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات		
1912-1914	0.10	0.29	7.0	6.21	14.6	
1915-1919	0.22	0.25	غبر محدد	غير محدد	غير محدد	33
1921-	0.66	0.25	18.1	42.7	24.6	غير محدد

[1] عبد الهادي التازي: الحماية الفرنسية بدئها ونهايتها حسب إفادات معاصرة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، ص100.

[2] محمد القبلي: المرجع السابق، ص555.

1925						
1926-1930	1.83	0.88	27.8	59.8	32	42
1931-1935	1.79	1.02	27.0	62.0	35	46
1936-1939	2.45	0.91	43.5	61.9	18.4	43
1940-1945	1.42	0.52	28.9	34.7	5.8	70
1946-1949	4.25	1.51	55.6	104.1	48.5	83
1950-1953	6.57	2.29	97.6	177.0	79.4	55
1954-1956	8.08	2.16	108.3	161.2	52.9	67

من خلال قراءتنا لهذا الجدول لاحظنا أن التجارة المغربية كانت متأثرة تأثرا كبيرا خلال فترة الحماية بحيث لاحظنا عجز كبير في الميزان التجاري وكذلك تردي عملية التبادل، لكن هذا الوضع يخدم المصالح الفرنسية أكثر وبالمقابل يلحق ضررا كبيرا بالجانب المغربي.[1]

[1] محمد القبلي: المرجع السابق، ص556.

المطلب الثاني: السياسة الاجتماعية

من الواضح أن الجانب الاجتماعي المغربي سيتأثر هو أيضا كغيره من الجوانب الأخرى بعد فرض الحماية على المغرب الأقصى، إذ أنه خلال فترة الحماية (1912م-1956م) ونتيجة تطبيق فرنسا لسياستها التي مست جميع المجالات قد أثرت تقريبا من الناحية الاجتماعية على كل الهياكل التقليدية لحياة السكان، حيث قامت السلطات الاستعمارية بتغيير البنيات الحضرية والقروية في المغرب، وعملت فرنسا على إضعاف البنية القبلية ومنع الرق وذلك بحكم القانون الذي تم فرضه على الأهالي المغاربة، وفيما يلي سنقوم بدراسة لنسبة النمو الديمغرافي والتطورات الاجتماعية والصحية لسكان المغرب.

-النمو الديمغرافي والتطور الاجتماعي في المغرب:

رغم التسلط الاستعماري والسيطرة المفروضة على الأهالي المغاربة إلا أن هذا لم يكن مانعا في التزايد السكاني الذي شهده المغرب خلال الحقبة الاستعمارية، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أنه في سنة 1921م كان عدد السكان المغاربة لا يتجاوز 3500000 نسمة وفي إحصاء آخر تزايد إلى 6245000 وذلك في سنة 1926م أما في سنة 1954مفقد وصل إلى 8450000، ومن خلال هذه الإحصائيات نلاحظ أن عدد سكان المغرب كان في تزايد مستمر وذلك راجع حسب قول "محمد القبلي" إلى عاملين اثنين هما:

أولا: ارتفاع نسبة الولادات

ثانيا: الزيادة المتنامية لسكان المدن مع صغر سن الساكنين فيها[1].

-تطور الأوضاع الصحية:

لقد شهدت الأوضاع الصحية تطورا ملحوظا خلال فترة الحماية في المغرب الأقصى، ففي سنة 1912م وخلال فرض الحماية كانت الأوضاع الصحية هشة في المغرب، إذ أنهبسبب تردي الأوضاع كانت نسبة الوفيات مرتفعة قبل الدخول الفرنسي، وفي فترة الحماية كانت

[1] محمد القبلي: المرجع السابق، ص561.

فرنسا تقوم بإرسال بعثات طبية على فترات مستمرة للمغرب وذلك بسبب الأوبئة والأمراض التي انتشرت داخل الأوساط المغربية، فعلى حسب قول فرنسا أن المساعدات الطبية كانت من بين مطالب الوفد المغربي المشارك في مؤتمر الجزيرة الخضراء الذي تطرقنا له سابقا[1].

الهجرة القروية (النزوح الريفي):

قبل فرض الحماية على المغرب كان للمغاربة ارتباطا كبيرا بالحياة الريفية لكن ذلك تغير بعد توقيع معاهدة الحماية، حيث أصبحوا يفضلون الانتقال إلى المدن أين أصبحوا أكثر تحضرا و بالتالي رجع ذلك بالسلب على نشاطاتهم في الريف وخاصة النشاط الفلاحي، حيث مر الأخير بأزمة كبيرة جدا نتيجة عزوف الأهالي عن هذا النشاط وتفضيلهم العيش بالمدن، وبعد ذلك قامت فرنسا بانتزاع الأراضي من الأهالي وإعطائها للمعمرين، كذلك قامت فرنسا بتطبيق ضرائب كبيرة جدا أثقلت بها كاهل الأهالي الذين رفضوا الانتقال إلى المدن. وقد توالت هذه السياسة التي طبقتها فرنسا على الأهالي حيث أنها وفي إحصائيات لسنة 1956م بلغت مساحة الأراضي التي استولت عليها ما يقارب 110000 هكتار وارتفع عدد المعمرين من 2800 إلى 6000 معمر.

وبهذا نستطيع القول أن الجانب الاجتماعي تطور في جوانب مثل الصحة وتضرر في جوانب أخرى كفرض الضرائب ونزع ملكية الأراضي وغيرها[2].

المطلب الثالث: السياسة الثقافية:

بعد حديثنا عن السياسة الاقتصادية والاجتماعية سنتطرق هنا إلى الجانب الثقافي أو السياسة الثقافية التي اعتمدها الاستعمار الفرنسي في المغرب الأقصى، حيث أدى الوجود الفرنسي في البلاد إلى نشر نمط عيش سوسي و ثقافي مختلف اختلافا كليا عن النمط التقليدي الذي كان منتشرا في المغرب الأقصى، إذ وبتأسيس بعض الجمعيات ودراسة بعض الشباب

[1] محمد القبلي: المرجع السابق، ص562.

[2] المرجع نفسه، ص 563.

المغربي في الخارج رجع ذلك بالإيجاب على المغرب الأقصى، ففي الجانب التعليمي مثلا عرف المغرب نمطين تعليميين جديدين خلال فترة الاستعمار الفرنسي، يتمثل النمط الأول في التعليم الذي أنشأته الإدارة الفرنسية بهدف استكمال الغزو المادي وتقويته بالغزو المعنوي، أما النمط الثاني فقد تمثل في محاولة المغاربة بإقامة تعليم مغربي من أجل الإحباط بالمخططات الفرنسية التي فرنست المغاربة بشكل تدريجي، إذ قامت سلطات الاحتلال بإقامة ثلاثة أنواع من المدارس قسمتها حسب التقسيم التالي[1]:

1-المدرسة الأوروبية

2-المدرسة اليهودية

3-مدرسة المسلمين

وقد كان التعليم في هذه الفترة في المغرب يعتمد على نفس بنيات التعليم في فرنسا إذ يطبق نفس البرامج ويمنح نفس الشهادات، حيث كان المغاربة الذين يلتحقون بالمدارس الفرنسية يتلقون نفس التعليم المطبق في فرنسا وقد شمل ذلك مدارس ابتدائية وإعدادية وثانوية وغيرها. أما اليهود المغاربة فقد كانوا يدرسون بمدارس تسمى مدارس الرابطة اليهودية العالميةالتي تم فتحها في المغرب الأقصى بعد توقيع معاهدة الحماية وهكذا تمتع اليهود بدراسة رفيعة المستوى. أما التعليم الفرنسي الإسلامي فقد قام على الأسس السياسية التي قام بوضعها "ليوتي" وطبقتها مديرية التربية المغربية، وبهذا نجح "ليوتي" في تطبيق هذه السياسة بذريعة احترام الخصوصيات الاجتماعية وقد قسم التعليم الإسلامي في المغرب هو أيضا إلى مايلي:

1-مدارس تخص أبناء الأعيان والمسيرين وأغنياء المدن.

2- مدارس تخص الحرفيين والحضاريين والإداريين.

3-مدارس تخص القرويين الذين يمتهنون مهنة الفلاحة فقط[2].

---

[1] محمد القبلي: المرجع السابق، ص 569.

[2] عبد الهادي التازي: المصدر السابق، ص162.

حيث وبحسب ماذكره عبد الهادي في كتابه الحماية الفرنسية على المغرب أن بعض المغاربة اتفقوا على إقامة مدارس تقوم بـــ:

- تعليم القرآن الكريم واللغة العربية والكتابة بها.
- تعليم مبادئ النحو والفقه الإسلامي.
- تلاوة الكتب الدينية.
- الأخلاق والواجبات نحو العائلة.

لكن كل هذا قوبل بالرفض من طرف الإدارة الاستعمارية حيث عملت السلطات الفرنسية على سجن كل من تسبب بهذا أو درس هذه المواد.

وبسبب تخويف وترهيب المغاربة من طرف السلطات الاستعمارية أصبحوا يرتادون المدارس الأوربية تاركين المدارس الإسلامية مرجعين السبب في ذلك إلى التقسيمات التي تم تقسيمها من طرف فرنسا، والجدول الموالي يوضح لنا الفرق مابين المدارس الأوربية والمدارس الإسلامية في المغرب الأقصى[1].

جدول ص 573

المغاربة المقبولون في المدارس الأوروبية:

السنة الدراسية	المسلمون	اليهود	المجموع
1945	849	1132	1981
1946	1171	1230	2401
1947	816	1342	2158
1948	1114	1479	2593
1949	1528	1833	3361
1950	1867	1939	3806

[1] محمد القبلي: المرجع السابق، ص573.

من خلال ملاحظتنا لهذا الجدول يتضح ويتبين لنا أن أبناء المسلمين المقبلين على المدارس الأوربية كان في ازدياد كبير، إلا أنه بحلول سنة 1947م أصبح الإقبال عليها ضعيفا، و يمكن إرجاع ذلك إلى حد كبير لنشاط الحركة الوطنية المغربية التي كانت تسعى إلى تحقيق مطالبها الاستقلالية، إلا أنه بعد هذه السنة عاد المغاربة للإقبال على هذه المدارس نتيجة سياسة فرنسا الإغرائية التي اتبعها بعض المغاربة[1].

المغاربة المسلمون المسجلون بالمؤسسات العمومية:

	التعليم الابتدائي	التعليم الثانوي	التعليم العالي	المجموع
الذكور	127400	4085	861	132346
الإناث	37200	321	2	37523
المجموع	169600	4406	863	169869

أما بالنسبة للمغاربة المسجلين في مؤسسات عمومية فنلاحظ أنهم كانوا فئة قليلة مقارنة مع المغاربة الملتحقين بالمدارس الأوربية هناك، وبالأخص فئة الإناث التي كانت قليلة جدا وتكاد تنعدم خصوصا في مرحلة التعليم العالي، وهذا راجع طبعا إلى طبيعة وعادات المغاربة وإلى الجانب الديني حيث كانوا محافظين أكثر.

[1] محمد القبلي: المرجع السابق: ص574.

الفصل الثالث: المغرب والحرب العالمية الثانية

المبحث الأول: تأسيس الحركة الوطنية المغربية

المبحث الثاني: السياسة الاستعمارية خلال الحرب العالمية

المبحث الثالث:المغرب ما بعد الحرب ومطالب الاستقلال

لقد واصلت فرنسا سياستها الاستعمارية في فترة مابين الحربين العالميتين، حيث شهدت هذه المرحلة بدايات بروز الحركة الوطنية في المغرب والتي هدفت إلى التصدي لهذه السياسات الاستعمارية في والعمل على تحقيق عدة مطالب إصلاحية للشعب المغربي، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية بما تحمله من تطورات وانعكاسات على الداخل والخارج فأثرت في النضال السياسي ضد الاستعمار وزادت الوعي الوطني، وبالمقابل كشفت عن أساليب وطرق جديدة في ترسيخ السياسة الاستعمارية الفرنسية على المغرب الأقصى، ولذلك سنتطرق في فصلنا هذا إلى أوضاع المغرب خلال الحرب العالمية الثانية وتطوراتها.

المبحث الأول: تأسيس الحركة الوطنية المغربية

المطلب الأول: كتلة العمل الوطني

عملت النخبة الوطنية المغربية على إيصال صدى ما يحدث في المغرب إلى الرأي العام الفرنسي، وكذلك وضع مطالب حول احتياجات الشعب وطموحاته ، ولهذا تأسست كتلة العمل الوطني التي دعمت بالصحافة من خلال جريدتي " الغرب" و "عمل الشعب" ، وقامت الكتلة بتحرير برنامج إصلاحات قدمته في أول ديسمبر 1934م إلى الحكومة الفرنسية بباريس والسلطان المغربي وكذلك الإقامة العامة[1].

وكانت الخطوط العريضة لهذا البرنامج تتمثل فيما يلي:

- تطبيق دقيق لمعاهدة 1912م وإلغاء كل حكم مباشر.
- الوحدة الإدارية والقضائية في المغرب كله.
- مشاركة المغاربة في القبض على زمام السلطة في مختلف فروع الإدارة.
- فصل السلطات المركزة في يد الباشاوات والقواد.

[1] حزب الاستقلال: المصدر السابق، ص 174.

- إحداث بلديات ومجالس محلية وغرف اقتصادية ومجلس وطني يتكون من ممثلين مغاربة مسلمين ويهود[1].

وقد تلقت كتلة العمل الوطني عبارات التأييد من جميع أنحاء المغرب ، و لم يكن نشاط هذه الكتلة مقصورا على تنفيذ هذه الإصلاحات بل امتد إلى ميادين أخرى كالصحة والتعليم والثقافة،والدليل على ذلك ظهور عدة مدارس قرآنية مجددة تنشر تعليماً حديثاً في المغرب[2].

لكن الإدارة الفرنسية لزمت الصمت المطلق وكانت حالة الشعب أقرب إلى البؤس والانهيار،فقررت كتلة العمل الوطني عقد سلسلة من المؤتمرات في مختلف مدن المغرب وذلك قصد لفت انتباه الإدارة الفرنسية إلى ضرورة التعجيل بخلق إصلاحات ، فكان أول مؤتمراتها في 25 أكتوبر 1936موقد أكد فيه الأعضاء على ضرورة تنفيذ المطالب المستعجلة للشعب مثل الحريات الديمقراطية والتعليم والعدل والفلاحة والقوانين الاجتماعية والضرائب والصحة[3].

إضافة إلى ذلك أوفدت الكتلة مجموعة من الشخصيات إلى باريس لعرض وجهة نظر النخبة على الحكومة الفرنسية والمطالبة بتطبيق إصلاحات جوهرية[4].

ورداً على ما تقوم به كتلة العمل من نضال قامت الإدارة الفرنسية باعتقال زعماء الحركة الوطنية مما أدى إلى خروج المغاربة في مظاهرات لإطلاق سراح المعتقلين ما زاد في نسبة الاعتقالات وتطبيق عقوبات قاسية ضد الشعب ، ولما وصل الأمر إلى الخطورة والتصعيد قام المقيم العام الجنرال "نوكيس"[5] بإطلاق سراح المعتقلين سنة 1936م.

---

[1] أبوبكر القادري: المصدر السابق، ص 308.

[2] نفسه، ص 311.

[3] علال الفاسي: مصدر سابق، ص 219.

[4] نفسه: ص 220.

[5] نوكيس: هو سادس مقيم عام بالمغرب وهو من تلامذة "ليوتي" حكم من سبتمبر عام 1943- 1936 ....ينظر جورج سبيلمان: المصدر السابق، ص 85.

المطلب الثاني: تأسيس الحزب الوطني.

في ظل أعمال الاعتقالات والتضييق الاستعماري على نشاط المناضلين السياسيين تم حل كتلة العمل في 18 مارس 1937 وانسحاب "الحسن الوزاني" منها، و قام "علال الفاسي" بإعادة تنظيم الحزب بثوب جديد تحت مسمى " الحزب الوطني" وهذا من خلال نشاط سري ، وعقد عدة مؤتمرات أبرزها مؤتمر 13 أكتوبر 1937م في الرباط[1].

ورافق تأسيس الحزب الوطني نشاط صحفي مكثف لنشر أفكار الحزب من خلال جريد تي "الأطلس" التي صدرت باللغة العربية إلى جانب " العمل الشعبي" بالفرنسية، وبذل الحزب جهوداً كبيرة في إيصال برنامجه للشعب المغربي حيث تضمنت أهم مطالبه ما يلي[2]:

- العمل على إصلاح أوضاع البلاد ووضع إصلاحات في جميع الميادين وفقاً للشريعة الإسلامية.
- الاهتمام بالتربية الدينية والخلقية.
- التمسك بالنظام الملكي كأساس للوحدة الوطنية[3].

وشهدت سنة 1937م أحداثاً دامية واضطرابات بين المستوطنين والمزارعين المحليين خاصة في مكناس بسبب تعدي المستوطنين على الأراضي الزراعية المملوكة للشعب المغربي ، إضافة للدعم الواضح من طرف الإدارة الاستعمارية للمستوطنين ، الأمر الذي جعل الحزب الوطني يعقد مؤتمراً في 23 أكتوبر 1937م ناقش فيه حقوق الوطنيين واستنكر تعديات المستوطنين ومساندة السلطات الفرنسية لهم، وقد جاء الرد الفرنسي سريعاً وعلى غير العادة فأصدر الأمر

[1] عبد الحميد المرينسي: الحركة الوطنية من خلال شخصية علال الفاسي إلى أيام الاستقلال، مطبعة الرسالة، الرباط، س 1978، ص 51.

[2] عفاف كلاش: الحركة الوطنية في المغرب الأقصى 1912- 1956، مذكرة ماستر، قسم التاريخ ، جامعة محمد خيضر بسكرة، أ.رضا حوحو، 2012-2013، ص 36.

[3] نفسه: المرجع السابق، ص 36.

بحل الحزب في 25 أكتوبر 1937م. حيث لم يعمر الحزب الوطني طويلاً[1] إذ بعد حله اعتقل غالبية أعضائه وقادته خاصة "محمد اليزيدي"و" عمر عبد الجليل" [2] وتم نفي "علال الفاسي" [3] إلى الغابون في إفريقيا الاستوائية حيث بقي هناك حوالي 9 سنوات من 1937م إلى[4] 1940 م.

ويمكن الإشارة إلى أن علال الفاسي عمل على المقاومة ورفض أسلوب الاستعمار وسياساته في المغرب بكل أشكاله وواصل النضال بعد عودته من المنفى.

المطلب الثالث: الخلاف بين الحسن الوزاني وعلال الفاسي.

يرجع الانشقاق في كتلة العمل الوطنيإلى الخلاف بين "الحسن الوزاني" و "علال الفاسي"في وقت أصبحت فيه الكتلة تحظى بالتأييد من بعض الأحزاب الفرنسية إضافة إلى السماح لها بتأسيس جرائد حيث كان هذا الوضع مساعداً على تنظيم عمل الكتلة وتوسيع نشاطها[5]، لذلك إنعقد مؤتمر عام في فاس حضره كل من الزعيمين وأعضاء الكتلة من المناضلين كان الهدف منه فتح مكاتب ووضع قانون جديد، حيث أسندت "للوزاني" مهمة وضع مشروع القوانين الجديدة، واجتمع مع "الفاسي" لوضع الأصول المعتمد عليها في التشريع وكلّف "الفاسي" بتحريرها، وبعد ذلك عرض هذا المشروع على الأعضاء في مؤتمر ثان وكانت أهم نقاط هذا المشروع كما يلي[6]:

---

[1] عبد الحميد المرينسي: مرجع سابق ، ص 52.

[2] عمر بن عبد الجليل: سياسي مغربي من زعماء الحركة الوطنية المغربية من الموقعين على وثيقة الاستقلال، ينظر ابن زيدان عبد الرحمان السلجلماسي: مرجع سابق، ص62

[3] علال الفاسي: هو علال بن عبد الواحد بن عبد السلام بن علال الفاسي الفهري، سياسي مغربي مؤسس حزب الاستقلال وزعيم الحركة الوطنية ولد في 20جانفي1910 وتوفي في 1974.

[4] حزب الاستقلال: المصدر السابق، ص 176 .

[5] أ بوبكر القادري: المصدر السابق، ص382.

[6] علال الفاسي: المصدر السابق، ص 224.

وضع لجنة تنفيذية، ومجلس وطني، لجان فنية، فروع حزبية، حيث تكون لكل هيئة لائحتها الداخلية الخاصة، التأكيد على ديمقراطية الحزب.

كل هذه الأعمال خلصت إلى مؤتمر جانفي 1937م الذي حصل فيه اقتراع لانتخاب لجنة تنفيذية تشرف على فتح المكاتب والتسيير المؤقت، وانتهى الاقتراع السري إلى ما يلي: "علال الفاسي رئيساً"–"محمد حسن الوزاني" أمين عام –"أحمد مكوار" أمين الصندوق – أما الأعضاء فهم: "محمد اليزيدي"، "عمر عبد الجليل"، "عبد العزيز بن إدريس"، "محمد غازي".

وهنا يمكن الإشارة إلى تفسير ما حدث على حسب ما ذكره الزعيمان "الفاسي" و"الوزاني" في مذكراتهما، حيث نجد أن "علال الفاسي" حصر الخلاف في أن "حسن الوزاني" لم يرض بنتيجة الاقتراع وأعلن استقالته من الكتلة وأنه أصبح يعمل على استقطاب أنصار جدد باسم الحركة القومية، و لم يخض "علال الفاسي" كثيراً في حيثيات الانشقاق[1].

أمّا "حسن الوزاني"[2] فقد فسّر الأمر على طريقته وأشار إلى أن "علال الفاسي" وضع مشروع مضاد لفكرته رغم أن "الوزاني" هو من كُلف بوضع أهم نقاط مشروع الكتلة وأن "الفاسي" اعتمد على قانون الحزب الدستوري الجديد في تونس بزعامة "بورقيبة" المنشق عن "عبد العزيز الثعالبي "، ومما زاد الطين بلة أن الأعضاء الآخرين في اللجنة مالوا إلى "علال الفاسي" وساندوا مشروعه المقتبس عن حزب ديكتاتوري بعيدا عن تعاليم الدين[3].

وهكذا نشأ الاختلاف في وجهات النظر بين الزعماء ولكن يلاحظ أن عدم التفاهم كان مقصوراً على الشكل والإدارة وتوزيع المهام ولعل الأمور المتعلقة بالمبادئ لم يختلف فيها ، وسار كل من "الفاسي" و"الوزاني" في تطبيقها، ويعيد بعض الفاعلين في الحركة الوطنية على

[1] أ بوبكر القادري: المصدر السابق، ص 384.

[2] محمد بن لحسن الوزاني: هو سياسي وصحفي مغربي وهو أحد رموز الحركة الوطنية المغربية ولد سنة 1910 وتوفي في 1978.ابن زيدان السجلماسي: مرجع سابق، ص42

[3] أبوبكر القادري: المصدر السابق، ص384_385.

شاكلة "أبو بكر القادري" هذا الاختلاف إلى اختلاف الطبائع والتكوين وكذلك التوجهات والأفكار[1].

أثر هذا الانشقاق في عمل الكتلة الوطنية خاصة في مدن المغرب، وبعد تأسيس "حسن الوزاني" للحركة القومية عمل على تأسيس الفروع وتكوين الجماعات وعمل بالموازاة مع الكتلة لتفيد البرامج والمطالب الوطنية[2].

[1] مؤمن العميري: شعار الوحدة ومضامينه أثناء فترة الكفاح الوطني،أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسم التاريخ، قسنطينة، إ عبد الكريم بوصفصاف:2010، ص 152.

[2] مؤمن العميري:مرجع نفسه، ص 153.

المبحث الثاني:السياسة الاستعمارية خلال الحرب العالمية الثانية:

المطلب الأول: الوضع الاستعماري في المغرب أثناء الحرب العالمية الثانية:

بعد سنة 1934م انصرف المستعمر إلى تعبئة شاملة للموارد البشرية والاقتصادية المغربية بهدف استغلالها لصالح فرنسا، وقد أصبح مرسوم التعبئة العامة الذي اتخذته الحكومة الفرنسية بباريس يوم 2 سبتمبر 1939م ساري المفعول فوراً بعد اندلاع الصراع المسلح بأوروبا، مما كان يعني التجنيد الإجباري للمغاربة والفرنسيين على السواء.

ومن بين الإجراءات والتدابير المتخذة فيما يخص هذه التعبئة، والتي صدرت في شأنها نصوص بالجريدة الرسمية أيام 26 و 28 و31 من شهر أوت 1939م نذكر:

- قرار الإقامة العامة الصادر يوم 26 أوت 1939م، القاضي بالتصريح بمخزون المحروقات وزيوت التشحيم، والمنظم لنقلها و بيعها وتسويقها.
- قرار الإقامة العامة الذي يمنع خروج الفحم بكل أنواعه من المنطقة الفرنسية بالمغرب.
- قرار الإقامة العامة، القاضي بمشروعية مصادرة الممتلكات لأسباب عسكرية.
- ظهير 9 أوت 1939م المتعلق بالحماية ضد محاولات التجسس الاقتصادي.
- ظهير 28 أوت 1939م، المعدل لظهير 30 مارس 1939م، الذي يعاقب على تسريب أو بث أو نشر أو إعادة نشر معلومات عسكرية لم تصرح بها الحكومة للعموم.
- ظهير 29أوت 1939م القاضي بإنشاء رقابة عامة على المعلومات.
- ظهير 30أوت 1939م الذي يسمح بحجز وإيقاف الإصدارات التي من شأنها المساس بالدفاع الوطني.
- مرسوم الفاتح سبتمبر 1939 المعلن لحالة الحصار بمجموع تراب المنطقة الفرنسية بالمغرب.
- الظهير القاضي بمنع المناشير المعادية لفرنسا.[1]

[1]. htmlHhtps://m.hespress.com/ writers/281271 مقال للطيب بوتبقالت الوضع الاستعاري في المغرب خلال الحرب العالمية الثانية ، 21 اكتوبر 2015. على الساعة 11:15

– الظهير الخاص بتنظيم وتقنين البرقيات اللاسلكية والهاتف اللاسلكي ومراقبة المراسلات التلغرافية والهاتفية.

تعليمات الإقامة العامة القاضية بإعفاء مراسلات العسكرية والبحارة من أداء واجب البريد.

– قرار الإقامة العامة القاضي بمصادرة أوراق ومداد المطبعة.[1]

وفي هذا السياق يمكن اعتبار تأسيس " المجلس الأعلى للمزارعين" من أكبر "المخططات الإصلاحية" التي قامت بها الحماية الفرنسية في أواخر الأربعينات، وقد تم الإعلان عن تسمية أعضاء هذا المجلس في 17جانفي1945، وكتب "جاك روبير" في جريدة "لوموند" le monde يوم 10أفريل1945 مقالاً تحت عنوان "برنامج ثوري لتحديث العالم القروي" قائلاً:" إن قطاعات تحديث المزارعين ستعرف تطورات شاملة دفع ت لتصبح مستعمرات القرن العشرين، وستلعب ضيعة المستعمر دور النموذج المحفز، بل أكثر من ذلك، ستلعب هذه القطاعات دوراً مهيكلاً جديداً لأن المستفيد منها هو الأخ الشاب لذلك الفلاح المسن وسيكون هذا التطور سبباً في هذه "الصدمة النفسية " التي لم يسبق للبادية المغربية أن شهدت مثلها في ما مضى (...) حيث ستحدث هذه المشاريع تأثيراً عميقا في كل المداشير المجاورة: وستكون هذه هي صورة المغرب القروي عندما يحين جني ثمار البرنامج الذي تنوي العقول الفرنسية والعقول المسلمة النيرة تحقيقه على وجه السرعة".[2]

ومن بين العقول الفرنسية نذكر المراقب العام المدني "جاك بيرك" الذي كان يلعب دور الرأس المدبر "للمجلس الأعلى للمزارعين" ، وبصفة عامة فإن الحركة الاقتصادية بمنطقة الحماية الفرنسية عرفت انتعاشاً لا بأس به غداة الحرب العالمية الثانية لم يكن للمغاربة فيها حظ يذكر. وقد أصدرت جريدة لوموند يوم جوان 1947 تصريحات للجنرال "جوان" المقيم العام الفرنسي بالمغرب، وذلك في سياق الانطلاقة الجديدة للأنشطة الاستعمارية جاء فيه: "لم تكن

[1] الطيب بوتبقالت : المرجع السابق ، ص154

[2] عبد الكريم غلاب: المرجع السابق،ص 337

الحماية قبل ثلاثين سنة إلا مفهوماً قانونياً مطبقاً على المغرب تعمه الفوضى، وهي مهمة مفعمة بالحب والتقارب بين الشعبين، ومن أجل مواصلتها، يجدر بنا أن نبادر بإصلاحات عميقة ولكن بموافقة السلطان، بحيث ستقودنا هذه الإصلاحات نحو شكل جديد من الاتفاق، ولكن في حدود تطور حذر ومنظم".[1]

وما كان هذا التصريح إلا صدى لأزمة عميقة بدأت تهز أركان نظام الحماية برمته منذ ثلاثينيات القرن العشرين.

لقد قرر الوطنيون المغاربة وعلى رأسهم "الملك محمد الخامس" منذ بداية الأربعينيات رفضهم القاطع لكل أشكال "الإصلاحات" التي دأبت " القوة الحامية" على التطبيل والتزمير لها رسمياً منذ 1912م، وبمجرد الإعلان عن حالة الحصار تمت تعبئة جميع الآليات والأبواق الدعائية الاستعمارية بشكل موسع حتى يتسنى لسلطات نظام الحماية المفروض على المغرب أن تشارك بشكل فعال في ما كانت تسميه "المجهود الحربي".

وما إن تم إعلان الهدنة بين الحكومة الفرنسية المنهزمة والسلطات النازية المنتصرة حتى مال نظام الحماية الفرنسية بالمغرب إلى التعاون مع النظام النازي المسيطر، وحتى بعد نزول قوات الحلفاء في 08 نوفمبر 1942م على الشواطئ الأطلسية المغربية، ظل نظام الحماية يواجه صعوبة في قطع عادات التعاون مع النازية، لكن تغلب تيار المقاومة الفرنسية على حكومة (فيشيvichy) جعل الإقامة العامة بالرباط تخضع وتنخرط في مسلسل المقاومة بغية تحرير التراب الفرنسي.

[1] عبد الكريم غلاب: المرجع السابق،ص 338.

المطلب الثاني: دور الصحافة الفرنسية في تدعيم السياسة الاستعمارية أثناء الحرب

كانت صحافة الحماية تتبنى موقفاً متشدداً إلى غاية 18 جوان 1940م، حيث شرعت في نشر بلاغات الماريشال "بيتان" بالموازاة مع البلاغات الموجهة إلى الرأي العام في بلدان شمال إفريقيا للتحريض على مقاومة النازية، وابتداءا من الثاني والعشرون حققت الدعاية الموالية للماريشال "بيتان" الهدف المرجو ، واستمرت جريدة "لابريسمروكين" وحدها في معارضتها لنظام "فيشي"، ما سبب بها بعض المتاعب مع سلطات الإقامة العامة.

وكتب بهذا الصدد المقيم العام الجنرال "نواكيس" يوم 24جويلية قائلاً : " لقد واصلت جريدة "لابريسمروكين" (la presse marocaine) القيام بحملة مناصرة للإنجليز، وقد حذفت لها مصلحة الرقابة مقالاً أو مقالين، ولكنها استغلت التغيير الذي طرأ في هذه المصلحة فقامت يومه بنشر مقال يتضمن دعاية مناوئة للألمان، وقد قمت فوراً بمنع نشر الجريدة لمدة يومين ووجهت إنذاراً لمديره بأنه في حال ارتكاب حماقة أخرى فإنه جريدته ستمنع نهائياً.

وفي بداية أوت من نفس السنة، صدر قرار بمنع الجريدة من جديد لكن هذه لمدة 10 أيام، وذلك لأنها لجأت مرة أخرى إلى نشر بلاغات الصحافة الإنجليزية.

وقد تم إرسال "بوازانجية" من طرف حكومة "فيشي" في مهمة إلى المغرب إذ يلاحظ نقص المعلومات في شمال إفريقيا، وكانت صحيفة "لافيجيمروكين" المسائية الوحيدة المساندة لسياسية المرشال "بيتان"، لكنها كانت شبه مقيدة لأن قصاصات الأنباء المرسلة إليها من مكتبها بفرنسا كانت تصلها متأخرة فكان يتم إيداعها في الساعة السابعة صباحاً، لتصل إلى المغرب بعد الساعة العاشرة في حين أن إعداد الصحيفة يجب أن ينتهي في الساعة الحادية عشرة.[1]

[1] عبد الله خي: أطروحة دكتوراه ، الكفاح السياسي والعسكري للثورة الجزائرية من خلال صحيفة العلم المغربية ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 2013-2014، ص 54.

ولتقليص هذا التأخير اضطر مديرها إلى عرض هذه المشكلة شخصياً على حكومة " فيشي"، وقد أكد تقرير "بوازانجيه" على أهمية تعزيز معنويات الفرنسيين الموجودين بالمغرب من خلال تعريفهم بالجهود الحكومية عبر استعمال الصحافة والإذاعة استعمالاً جيداً.[1]

في 25 سبتمبر، منع الجنرال "نوكيس" noguès لمدة شهر صدور جريدة "لابريسمروكين" التي لم تنشر بشكل كامل بلاغات حكومة "فيشي"، وبعد قيام "المراقب ميسماي" بمهمة في المغرب من 02 إلى 25 سبتمبر، أدلى بالملاحظات التالية حول الحالة المعنوية العامة السائدة في منطقة الحماية:

"إن التوجهات الموالية للإنجليز في المغرب واضحة على العموم في صفوف أنصار الجبهة الشعبية القديمة ذات العلاقة الفاترة بحكومة "فيشي" وفي الأوساط الماسونية واليهودية، و لقد تواصلت الدعاية البريطانية عبر المناشير بصفة خاصة ، أما في صفوف الجيش فقد أكد لنا كل القادة العسكريين ولاء مأموريهم".

وكانت مهمة " ميسماي" في المغرب تهدف لتحقيق ما يلي:

- تكييف مناهج قيادة السلطة الاستعمارية بالمغرب مع الوضع الجديد في فرنسا.
- تأمين ظروف تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تشبيب الأطر والتقليص منهم.
- العمل بالإجراءات المتخذة لقمع أي تجاوز (تقسيط البترين).
-استغلال السيارات العسكرية...إلخ.
- مواصلة الإجراءات المتخذة لقمع الحملات المضادة للحكومة الوطنية الفرنسية ولاسيما الدسائس الشيوعية.

بعد انتهاء هذه المهمة أعلن الجنرال "نوكيس" عن تطهير طاقم الموظفين التابعين للإقامة العامة الذين اعتبروا من الموالين للجبهة الشعبية الفرنسية.

[1] عبد الله خي: المرجع نفسه، ص 56

وقد فوجئ المعمرون الفرنسيون بالمغرب بإعلان الهدنة فلا أحد كان ينتظر هذه النهاية السريعة التي لم يكن من الممكن التنبؤ بها من خلال البلاغات الرسمية التي تعتبر العنصر الوحيد للحصول على المعلومات، أما فيما يخص الصحافة المكتوبة والمسموعة فقد تم خنق حريتها خنقاً محكماً.

لقد خصصت جريدة "لوماروكسوسياليست" في عددها الصادر بتاريخ 11 فيفري 1939م إطاراً ضخماً يتعلق بموضوع الصمت حول المعتقلين السياسيين المغاربة، مشيرة إلى أن النداء الذي وجهته إلى صانعي القرار في الحكومة الفرنسية لم يلق أي استجابة وهو ما كان ينطبق على العريضة التي وجهها في الموضوع عدد كبير من المغاربة إلى السلطان وإلى المقيم العام وإلى فعاليات سياسية فرنسية.

وأكدت الجريدة على أن الأوضاع تتجه نحو المصالحة: "إن الوقت وقت فرض النظام بالقوة. لكن في حالة إخواننا المغاربة المحكوم عليهم فإن متطلبات فرض الانضباط والصرامة لم تعد ذات جدوى، ذلك أن العقوبات القاسية التي تعرضوا لها قد تجاوزت الحدود المرسومة لها، ففي بعض الحالات كانت العقوبات عشوائية وغير محددة، وتفوق بدون أدنى شك الهدف الذي وضعت في الأساس لأجله والذي يتمثل في إعادة الهدنة وتهدئة النفوس، وبالتالي فإنه من الأجدى في الظرف الحالي معرفة كيفية التأثير في الناس والوصول إلى قلوبهم، إذ أنه سيأتي يوم ستصبح فيه إجراءات الرأفة غير مفيدة لا سياسياً ولا أخلاقياً لأي كان، وذلك لأن اتخاذها قد تم بعد فوات الأوان".[1]

وقد كانت الأوضاع العالمية تساعد على تعزيز موقف "الفدرالية الاشتراكية بالمغرب"، وباتت المصالح آنذك أكثر من مرغوب فيها، خاصة وأن فرنسا كانت بحاجة ماسة إلى دعم الشعب المغربي للدفاع عن ترابها الوطني وعن إمبراطوريتهاالكولونيالية، وما كانت الدعاية الاستعمارية تدعوه سابقاً بـ"التعصب القبلي" أصبح "تقليداً عسكرياً مغربياً" تفتخر به الإقامة

[1] عبد الله خي: المرجع السابق، ص57.

العامة إلى درجة الحديث عنه في نشرتها الإخبارية الصادرة في 30 أكتوبر 1939م عدد رقم 45.

قام المغاربة كعادتهم بتلبية النداء وذ لك لأن الإعلان تم باسم السلطان، حيث وجه "محمد الخامس" خطاباً إلى كافة المغاربة تمت قراءته في جميع المساجد، يدعوا فيه بلا أي تحفظ إلى دعم فرنسا وحلفائها في مواجهتها مع القوات النازية.

وقامت محطة الإذاعة الفرنسية بإرسال بعثة إلى المغرب يترأسها "كليريس" لتسجيل روبورطاج صوتي حول حياة المغاربة خلال الحرب، كما قامت بتسجيل تصريح للأمير "الحسن" وجهه إلى الجنود المغاربة بفرنسا ليتم بثه مع مجموعة من اللقاءات الصحفية إلى كل وحدات الجنود المغاربة المقاتلين تحت الراية الفرنسية وقال الأمير الحسن:" إن أبانا جلالة الملك سيدي محمد نصره الله قد وكلنا لنبلغ لكم سلامه وسلام المغرب بأسره ونتمنى بفضل مجهوداتكم ومساهمتكم أن يفخر بكم سكان هذا البلد وأن تتركوا في فرنسا ذكريا ت خالدة كما نتمنى عودتكم قوياً إلى مساكنكم مكللين بالنصر".

وتابعت هذه البعثة الإذاعية الفرنسية برئاسة "كليرس" رحلتها نحو الجزائر وبعدها إلى تونس لتحقيق نفس الهدف المتمثل في تعبئة كل ما يمكن تعبئ ته بشمال إفريقيا لإنقاذ الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية من براثن الاستعمار النازي.[1]

لقد قام 37400 مغربي خلال هذه الفترة بحمل السلاح بهدف الدفاع عن فرنسا، 3787 كانوا من المسلحين الاحتياطيين الذين تم تسريحهم قبل أقل من خمس سنوات تم استدعاؤهم مجدداً وفقاً للخطة المقررة التي تقضي بتأسيس ثلاث مجموعات من كتائب المشاة، بالإضافة إلى وحدات جديدة مكونة من أكثر من 2400 مغربي تم إرسالهم إلى فرنسا قبل جوان 1940م.

[1] htmlHhtps://m.hespress.com/ writers/281271 مقال للطيب بوتبقالت دور الصحافة الفرنسية في تدعيم السياسة الاستعمارية اثناء الحرب العالمية الثانية،25 اكتوبر 2015، على الساعة 13:15.

وقد أبان المجندون المغاربة عن بسالة عالية في القتال ضد الألمان حيث أعرب الفرنسيون عن إعجابهم الشديد بهم، ووصف الرائد "دورمانو" مواجهات المغاربة مع الألمان في جيمبلو (ببلجيكا) يومي 10 و16 ماي 1940م كما يلي:

"إننا لن نناقش هنا ما إن كان وجود الجنرال في مركز قيادة الوحدة العسكرية التابعة له أو في مرافقة كتيبته، ولكن وجب علينا أن نقر بأنه في المنطقة المغلقة (بجمبلو) حيث وقع اشتباك بين مقاتلين شجعان، كان المغاربة يهاجمون ويقاتلون ويصيبون بطلقات أسلحتهم الألمان المختبئين داخل دباباتهم".

لقد ساهم ما لا يقل عن 45000جندي مغربي في أولى العمليات العسكرية في الحرب العالمية الثانية، ولما وقعت فرنسا الهدنة مع ألمانيا كان 20000 من المحاربين المغاربة النظاميين و20000آخرين من قوات الكوم يقومون حينها بالتدريبات العسكرية. وقد تم بناء عشرة ثكنات مخزنية حربية في المدن الرئيسية بالمغرب حيث تطوع 85000 مغربي للقتال في صفوف الجيش الفرنسي الشيء الذي شكل نجاحاً لفرنسا وعزز مكانتها في المنطقة، كما أن المغاربة قاموا بدعم الوجود الفرنسي بإفريقيا، منهم فرق التدخل الخاصة والمظليين،وتم إرسال الكثير من التعزيزات المغربية إلى ساحة العمليات القتالية بأوروبا وذلك إلى غاية نهاية الهدنة وما بعدها.

وقد قام المغرب بتموين فرنسا ومستعمراتها خلال حملة 1940 و1941 بالمواد الغذائية نذكر منها:10222 طن من القمح (منها 135000 لفرنسا)، 106050 من الشعير (منها 58959 لفرنسا و101580 للجزائر)، 40000 طن من الحبوب الثانوية، 109560 طن من الخضر المجففة، إضافة إلى الفواكه والخضر الطريةوالمصبرة ورؤوس الماشية وغيرها...[1]

[1] مقال للطيب بوتبقالت: المصدر السابق، ص56

المطلب الثالث: الحركة الوطنية المغربية خلال الحرب العالمية الثانية

تبنت الحركة الوطنية شكلاً نضالياً بعد الإجراءات القمعية التي استهدفتها سنة 1937م، وقد برز هذا العمل السري من خلال توزيع منشورات من وقت لآخر في المنطقة الفرنسية بالإضافة إلى عقد اجتماعات ومؤتمرات تعبوية، ونشر مقالات صحفية في المنطقة الخليفية تنديداً بما يحصل في المنطقة السلطانية.

في مارس 1938م قامت حركة تسمى "حفاظ القرآن" باجتماع بمسجد القرويين لاستظهار القرآن بشكل جماعي وفي يوم 30 من الشهر نفسه قام ثلاثة طلاب من القرويين بوضع عريضة بالمكتب الجهوي بفاس فيها مطالب للإفراج عن المعتقلين السياسيين المغاربة، إضافة إلى توزيع عدة مناشير تدعوا إلى الوقوف في وجه الأعداء والتصدي لهم، ورداً على ذلك قامت الإقامة العامة بإصدار بلاغ تشير فيه إلى:

- أن مثل هذا النوع من الدعاية عن طريق المنشورات لن يفلح إلا في ج ذب فئة قليلة من الشعب ولن يتعد ذلك مدينة فاس، ففي المدن المغربية الأخرى يلتزم الوطنيون الحذر في توقعاتهم ولا يتعد الأمر بعض الاجتماعات الصغيرة الخاصة في حين يسود الهدوء التام في كل مكان.

والملاحظ أن القمع البوليسي أصبح يتراجع في المنطقة الفرنسية في مقابل الاعتماد على الدعاية الكولونيالية وهذا بهدف التهيئة والتعبئة لخدمة فرنسا في الحرب القادمة.

لذلك كانت الإقامة العامة مجبرة على التخلي بنوع من المرونة في أساليبها مع الشعب المغربي، وقامت باتخاذ عدة إجراءات ظرفية أطلقت عليها شعار "تكريم" لبعض الوطنيين المغاربة، حيث تم الإفراج عن " عمر بن عبد الجليل" في نوفمبر 1940م وعن " محمد اليزيدي" في ماي 1941م، في حين اقتيد "الوزاني" إلى الإقامة الجبرية جنوب المغرب وتم ترحيل "علال الفاسي" إلى الغابون.[1]

[1] محمد مالكي: الحركة الوطنية والاستعمار في المغرب العربي ، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، 1994، ص 448.

خلال مجريات الحرب ع بر المغارب عبر صوت ملكهم محمد الخامس عن المساندة المطلقة للفرنسيين في الحرب ضد النازية الألمانية ولكن هذا لم يمنع السلطان من تبنيه للحركة الوطنية والكفاح الشعبي المغربي لنيل استقلاله وإنهاء معاهدة الحماية.

انعقد مؤتمر "أنفا" من 17 إلى 24جانفي1943 بالدار البيضاء أين حضره كل من "روزفلت" و"تشرشل" واتفقا على تعيين "ديغول" و "جيرو" كممثلين لفرنسا الحرة، وكانت مأدبة العشاء التي أقامها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ودعم ها"الملك محمد الخامس" إشارة قوية على الاستقلال الوشيك للمغرب ، ولكن الأمور كانت واضحة للمغاربة بأن "روزفلت" ما جاء إلا للدعاية لأفكاره وتقوية شوكة حلفائه في الحرب ضد دول المحور.

في 11جانفي1944م تم تقديم عريضة للمطالبة بالاستقلال للسلطان باسم حزب الاستقلال تحمل 58 توقيع أرسلت نسخ منها إلى الإقامة العامة وإلى القنصل العام البريطاني والأمريكي حيث استند الوطنيون في عريضتهم على ميثاق الأطلسي، ويؤكدون على تصريف مصالح الدول الأجنبية في إطار وحدة وسيادة المغرب.

ولقد مست سلطات الحماية إلى سياسة القمع ضد كل من طالب بزوال نظامها واستقلال المغرب فانتشر العنف في كل من "سلا" و"الدار البيضاء" و"فاس" وتم جلب المقاتلين السنغاليين لفض الإعتصامات بالقوة ، الأمر الذي أدى إلى سقوط العديد من القتلى وزاد في توتر الأوضاع، وزاد كذلك في قناعة المغاربة من أن حقهم في الاستقلال لن يأت إلا بالالتفاف حول ملكهم ومطالب الحركة الوطنية ممثلة في حزب الاستقلال.[1]

[1] محمد مالكي :المرجع السابق، ص 449.

المبحث الثالث: المغرب ما بعد الحرب ومطالب الاستقلال.

المطلب الأول: تأسيس حزب الاستقلال ومطالبه.

في الفترة ما بين الحربين ظهر الاتجاه الثوري الاستقلالي في المغرب حيث عمل مناضلوه على تحقيق الاستقلال الكامل ، وباستعمال كامل الوسائل تم تأسيس حزب الاستقلال في 11جانفي1944م في المؤتمر الوطني وجاء هذا الحزب بعد فشل حركة الإصلاحات وما صاحبها من سياسة همجية قمعية باشرت بها سلطات الحماية الفرنسية ضد مناضلي الحركة الوطنية وخاصة القادة.[1]

وقد ضم حزب الاستقلال عدد ا من كبار الموظفين والعلماء وأساتذة الجامعة في فاس، حيث ركز المناضلون على فكرة الاستقلال بدون شرط أو قيد ، وعمل الحزب على توظيف الصحافة لخدمة مطالبه وبرنامجه من خلال إصدار جريدة العلم بالعربية وجريدة الاستقلال بالفرنسية، واستبدل الحزب اسم السلطات بالملك.

حرص حزب الاستقلال بزعامة "علال الفاسي" على رفع مطالبه إلى "الملك محمد الخامس" الذي بدوره أيد هذه المطالب ووقف إلى جانب أعضاء الحزب واندمج في الحركة الوطنية، الأمر الذي عرضه في الأخير إلى النّفي خارج المغرب.[2]

مطالب حزب الاستقلال:

وضع الحزب عدة مطالب كانت مجملها تصب في الاستقلال الكامل والشامل ونذكر من أهمها:[3]

- المطالبة باستقلال المغرب ووحدة أراضيه والسعي لانضمامه لهيئة الأمم المتحدة.

---

[1]Charles andre julien, le maroc face aux imperialismes(1415-1956), editions, j.a, 1978.p,190.

[2]محمود السيد: تاريخ دول المغرب العربي ، ليبيا، تونس ، الجزائر، المغرب، موريطانيا، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ،2006، ص52.

[3]محمد عبد المنعم الشرقاوي،ومحمد محمود الصيار : ملامح المغرب العربي ، ط 1، دار المعارف الاسكنرية ، 1950، ص 249.

- توثيق الروابط مع دول العالم عامة والدول العربية والإسلامية خاصة.
- يعلن الحزب ولاءه للأسرة الحاكمة.
- المناداة بتطبيق الملكية الدستورية كنظام للحكم ومنح الحريات الديمقراطية لجميع أفراد الشعب.
- التعاون بين الملك والشعب على تحرير البلد.
- تحقيق الإصلاح واعتباره أمر داخلي لا علاقة له بالفرنسيين.

ويجدر بالذكر أن "أحمد بلفريج" كان القائم بأعمال الحزب بعد استشارة "علال الفاسي" في منفاه، إضافة إلى أن الحزب ناضل من أجل سن قوانين اجتماعية في المغرب بهدف رفع المستوى المعيشي للشعب المغربي.[1]

رد فعل حكومة الحماية من مطالب الحزب:

عمد حزب الاستقلال إلى إرسال بعض المطالب للسلطات الفرنسية حيث عبرت اللجنة صراحة عن رغبتها في التنازل عن معاهدة الحماية والحصول على الاستقلال، ولكن هذه الطلبات قوبلت بالرفض المتكرر وأصرت السلطات الاستعمارية أن ما تقوم به هو مجموعة من الإصلاحات، وقام المقيم العام بإبلاغ الملك "محمد الخامس" وأكد عليه بأن لا يكون طرفاً في أي مفاوضات يكون مطلبها الأساسي تغيير نظام الحماية ، وأعلمه بأن السلطات الفرنسية هي الوحيدة التي لها الحق في أن تقر الإصلاحات التي تراها ضرورية للبلاد والعباد.[2]

المطلب الثاني: دور الملك محمد الخامس وقضية نفيه.

لقد سعت سلطات الحماية إلى تنصيب "الملك محمد الخامس" رغم حداثة سنه وهذا اعتقاداً منها بأنه سيخدم مصالحها وخاصة أنه أخضع لتلقين فرنسي كامل، جاء "محمد الخامس" في وقت عصيب كانت الحكومة الاستعمارية تبسط نفوذها فيه، فقام الملك بمسايرة السلطات

[1] محمد عبد المنعم الشرقاوي،ومحمد محمود الصيار: المرجع السابق، ص 250.

[2] عفاف كلاش: المرجع السابق، ص 66.

الفرنسية في بداية حكمه ووقف إلى جانبهم خاصة في الحـ رب العالمية الثانية، حيث قال يوم أعلنت فرنسا الدخول في الحرب في 03 سبتمبر 1939م: " من الآن وإلى اليوم الذي تتك لل فيه جهود فرنسا وحلفائها بالنّصر، علينا أن نقدم لها كل مساعدة دون أي تحفظ، ولن نشحَّ عليها بمواردنا، ولن نتردد في تقديم أي عون لها " ويلاحظ أن "محمد الخامس" لم يكن معارضاً في البداية لسياسة نظام الحماية وعمل دائماً على مرافقة الفرنسيين للإصلاحات السلطانية خاصة في الإدارة، كما عمل على إصلاح جامع القرويين وأنشأ بعض المدارس.[1]

نفي السلطان محمد الخامس :

كانت قضية نفي "الملك محمد الخامس" أمراً مدبراً بليل حيث يجمع المؤرخون على أنه حدثت عدة مناورات وخطط حيكت ضده من طرف حكومة الاستعمار الفرنسي بسبب مواقفه اتجاهها.

ولعل أهم أسباب نفيه نجد الموافق التي اتخذها الملك ضد الجنرال "جوان" خاصة رفضه التوقيع على المشاريع التي جاء بها مثل إنشاء وزارة مشتركة بين المغاربة والفرنسيين ومجلس شورى مشترك كذلك، وتفادياً للقطيعة بين الملك والحكومة تمت دعوة الملك إلى باريس في 1 سبتمبر 1950م، أين قدم مذكرة طالب فيها بإلغاء الحماية على المغرب الأمر الذي رفض تماماً من الفرنسيين، وبعد زيارة "محمد الخامس" إلى باريس برز " الجلاوي" الذي أعلن تأييده للسلطات الفرنسية وانتقد مواقف الملك خاصة عند اعتماده لأفكار حزب الاستقلال.

قدم الجنرال "جوان" في بداية عام 1952م إنذاراً للسلطان يأكد فيه:

- وجوب التبرؤ من حزب الاستقلال ومناضليه.
- طرد أعضاء الديوان وبعض كبار الموظفين.
- توقيع المراسيم الموقوفة.[2]

[1] عفاف كلاش: المرجع السابق،ص 67.

[2] اسماعيل احمد ياغي : المرجع السابق، ص440.

ويمكن الإشارة إلى أن "محمد الخامس" لم يشارك في الحركة الوطنية إلا بعد 1942 أين أصبح يساير مع ما يقوم به مناضلو حزب الاستقلال، ففي 11جانفي1944م تم تقديم وثيقة المطالبة بإنهاء الحماية، أين قام الملك بعدها بزيارة منطقة "طنجة" الدولية، فاعتبرت هذه الزيارة التاريخية بمثابة موقف واضح للملك ضد القوانين الاستعمارية، حيث أشار في خطابه إلى ضرورة وحدة أراضي المغرب والعمل على استقلاله الكامل.

كان لموقف الملك هذا رد فعل قوي من طرف السلطات الفرنسية التي افتعلت "حادثة الدار البيضاء" التي راح ضحيتها الكثير من المغاربة إضافة إلى استبدال المقيم العام المدني " إريك لابون" بآخر عسكري وهو "الجنرال جوان" حيث قام هذا الأخير بتنفيذ عدة برامج الهدف منها:

- صد المغاربة عن فكرة الاستقلال.
- الضغط على السلطان ومحاولة نزع السلطة التشريعية منه.
- نشر الخرافات والبدع وضرب روح الإصلاح الديني.
- التأكيد على السيادة المزدوجة بين الملك والحكومة الفرنسية.
- تسهيل الاستيطان الفرنسي والتحكم في الاقتصاد المغربي.

إلا أن الأوضاع بقيت كما هي عليه ورفض الملك الانصياع للإنذار مما جعل الحكومة الفرنسية تقوم بإجراءات عملية ، أين طوقت القصر الملكي واحتلت المدن الرئيسية، فاضطر الملك إلى التوقيع مرغماً على بعض المراسيم وعزل بعض أعضاء الديوان ورئيس جامعة القرويين بفاس .[1]

هذه الأحداث صاحبتها احتجاجات في العالم عامة وفي الدول العربية خاصة تؤيد الملك وتطالب برفع القضية إلى هيئة الأمم المتحدة، وزاد الوضع الداخلي احتقاناً وعملت الحركة الوطنية على التصعيد والتأكيد على مطلب الاستقلال وإلغاء معاهدة الحماية.

[1] نفسه، ص 441.

في 18 أوت 1952 جاء المقيم العام الجديد" أوغستين غيوم" الذي طلب من الملك "محمد الخامس" التنازل عن العرش وكذلك المصادقة على القوانين التي تمنع المواطنين حق الانتخاب في المجالس البلدية، رفض الملك جميع مطالب "غيوم" وأكد على تمسكه بالعرش والحكم ونفي عن المستوطنين الفرنسيين صفة المواطنة وأنهم لا يمكنهم الانتخاب لأن هذا يمس بالسيادة المغربية.

وأمام ما قام به الملك ومواقفه الثابتة ما كان على فرنسا إلا اللجوء إلى التآمر والخديعة لإبعاد الملك عن الحكم، فتحالف الفرنسيون مع "الجلاوي" وبعض القبائل وطلبوا منهم توقيع وثيقة طلب التنازل عن العرش ليظهر للرأي العام أن الملك تقابله معارضة كبيرة، وكان التفكير في "بن عرفة" وهو عم الملك لتقلد منصب السلطان وهذا باقتراح من "الجلاوي" الذي عقد مؤتمراً في 13أفريل1953م يعلن فيه خلع الملك ومعاداته، ويشير المؤرخون إلى أن المقيم الفرنسي " غيوم" قدم للملك وثيقة التنازل في 9 ذي الحجة قبل عيد الأضحى بيوم ولكنه مزقها أمامه، وفي صبيحة اليوم التالي جاء "غيوم" للسلطات وطلب منه مرافقته هو وعائلته إلى الطائرة التي أقلتهما إلى منفاه كورسيكا ثم جزيرة مدغشقر في 20 أوت 1953م.

المطلب الثالث: الكفاح المسلح ورضوخ فرنسا للمفاوضات

1 -**العمل المسلح:** كانت السياسة الاستعمارية الجسيمة القمع والتعسف والعنف السافر تأخذ الشعب المغربي إلى الرد بالعنف.[1]

ويمكن الإشارة إلى أن العمل المسلح في المغرب قد مر بمراحل أين كانت بدايته في محاولات الاغتيال التي تعرض لها المتعاونون مع فرنسا مثل عملية " الزرقوطي " و " علال بن عبد الله " وإلقاء القنبلة على موكب "ابن عرفة" سنة 1953م عند خروجه من القصر حيث

[1] زكي مبارك : المغرب والثورة الجزائرية ، دعم شعبي غير محدود ومآزرة حكومية صريحة، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، المنذوبية السامية لقدماء المقاومين، واعصاء جيش تحرير المغاربة، منشورات الكوثر ، ط2، الدار البيضاء ،2006، ص23.

كان التنفيذ بسرعة ودقة شديدتين مما أربك قوات الاستعمار وشكل أكبر تحدي للسياسة الفرنسية .[1]

كانت هذه العمليات الفردية تمهيد للنضال المستمر لغاية تحقيق الاستقلال،وقد شهد المغرب العربي في هذه الفترة ظهور مقاومات عسكرية على غرار الثورة الجزائرية التي أثرت في المغاربة وشحنت الهمم وكان الدعم الشعبي المغربي للثورة واضحا جدا مما دل على متانة العلاقة.

بينما كانت الثورة في الجزائر تأخذ مجراها وانتصاراتها انتشرت في المغرب عمليات تخريب وحرق مزارع المستوطنين ومهاجمة المستودعات الحربية والثكنات العسكرية الفرنسية ، وقد حاولت الحكومة الاستعمارية التصدي لهذه العمليات من خلال إرسال قوات إضافية لقمع نضال المغاربة لكن هذا زاد من إصرارهم وعزيمتهم لنيل الاستقلال والتحرر، وبداية من سنة 1954م دخل العمل المسلح في المغرب مرحلة جديدة وهي مرحلة العمليات الفدائية التي وصلت إلى 355 عملية مسلحة وحوالي أكثر من 390 عملية تخريب .

وقد برز في هذه المرحلة ضرورة العمل الموحد خاصة بين الجزائر والمغرب فقد اتفق "علال الفاسي" مع الوفد الخارجي الجزائري بقيادة " أحمد بن بلة " إضافة إلى السلطات المصرية التي يمثلها " جمال عبد الناصر " على التنسيق بين المقاومين وتمرير الأسئلة من مصر إلى وهران والمغرب .

و لكي يستفيد المغاربة من الموقف الإسباني انتقل "علال الفاسي" إلى تطوان لمق ابلة الحاكم الإسباني " فالينو" ليقدم له المساعدة و التسهيلات لتحرك المقاومة و ضرب المناطق الفرنسية و كذلك إنزال السلاح في الساحل الشمالي،وعليه فقد سمحت إسبانيا بتحرك جيش التحرير المغربي في منطقتها و هذا انتقاما من فرنسا خاصة وأنها لم تستشرها في قضية نفي

[1] زكي مبارك : المرجع السابق، ص 24

"محمد الخامس"، و خوفا من زوال نفوذهم و اتساع رقعة السيطرة الفرنسية و أن يجعلوا من المغرب جزائر أخرى.

لقد ترك هذا الكفاح المسلح و الصبغة التي إكتساها من خلال التحالف مع الجبهة الجزائرية أثرا كبير على الاستعمار الفرنسي وسياساته المطبقة في المغرب الأقصى ، وجعل القضية تدخل منعرجا حاسما ظهر فيه المغاربة بمظهر القوة و الصمود.[1]

الرضوخ للمفاوضات و الاستقلال:

مع تزايد النشاط الكفاحي لشعب المغرب وكذلك الضغط الذي ولّدته ثورة نوفمبر في الجزائر، أصبحت فرنسا ترى أنه لامفر من أن تغيِّر خططها للحفاظ على الجزائر و التفرغ للقضاء على الثورة، حيث قام الحاكم العام " كرنفال " يتبني برنامج قائم على إقالة "بن عرفة" و تكوين مجلس للعرش و نقل "محمد الخامس" إلى فرنسا و تكوين حكومة انتقالية للتفاوض مع فرنسا حول العلاقات الجديدة بين البلدين.

لقد كان هدف فرنسا من عقد جلسة تشاورية مع مفاوضي حزب الاستقلال تمييع القضية و منع المغرب استقلالاً داخلياً، فقامت السلطات الفرنسية بنقل "محمد الخامس" من منفاه إلى مدينة "نيس" و بدأت المفاوضات حول الاستقلال المبدئي للمغرب أين وقعت اتفاقية " إكس ليبان" من 22 إلى 27 أوت 1955م، التي تأكد فيها إقالة "بن عرفة" و صرح بعدها "الجلاوي" بأنه يدعم الشعب في رغبته بعودة الملك "محمد الخامس" لعرشه.[2]

بعد مؤتمر " إكس ليبان " أصبحت الأوضاع تزداد ضغطاً داخل المغرب، حيث وقع "الملك محمد الخامس " و وزير الخارجة الفرنسي " أنطوان بيناي " في حكومة الرئيس " أدغارفور " تصريح "سان كلو" الذي كان امتداداً للاتفاقية و ورد فيه لأول مرة كلمة استقلال

[1] زكي مبارك:المرجع السابق، ص 25.

[2] عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 90.

و مما جاء فيه: " ستكون مهمة الحكومة المغربية بصفة خاصة التفاوض مع فرنسا بقصد إيصال المغرب إلى وضع رسمي يكون به دولة مستقلة.

و في 05 نوفمبر أصدر مجلس الوزراء الفرنسي قراراً يقضي بما يلي:

- منح مجلس الوصاية السلطة الكاملة لإدارة البلاد.
- تشكيل مجلس وزراء يمثل جميع الاتجاهات السياسية في المغرب.
- استئناف المفاوضات بين فرنسا و ممثلي الشعب.
- اتخاذ الإجراءات لإقامة ملكية دستورية.

بعدها عاد "محمد الخامس" إلى المغرب في 06 نوفمبر 1955م، و في 02 مارس 1956م أعلنت الحكومة الفرنسية إلغاء اتفاق الحماية و أعلن حصول المغرب على استقلاله و وحدته الترابية و تمتعه بالسيادة الكاملة.[1]

[1] عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 91.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع السياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب الأقصى من 1912م_1956م وبطرحنا لعدة تساؤلات تخص هذا الموضوع الواسع والمتشعب توصلنا لمجموعة من النتائج أهمها:

_طبقت فرنسا سياستها الاستعمارية على جميع الأصعدة تحت غطاء الحماية وباستخدام خبرة بعض المقيمين العامين على غرار ليوتي.

_كان الهدف العام من تطبيق المخططات الاستعمارية الفرنسية هو السيطرة على مقدرات وخيرات المغرب والاستفادة من الموقع الاستراتيجي للبلد.

_أكدت فرنسا على الجانب الإداري في تطبيق سياستها ووظفت البعد القبلي والعرقي في هذا من خلال استصدار الظهائر البربرية مثل: ظهير 11سبتمبر 1914م و ظهير 16 ماي 1930م وإقحام الملك في هذا لإعطائه القبول والصيغة الشعبية، فكان الغرض من هذه الظهائر نشر التفرقة والعداوة داخل المجتمع المغربي وإبعاد السكان عن الشرع لإسلامي، حيث طبقت هذه السياسة في الجزائر قبل ذلك لكن الشعب المغربي وقف في وجه هذه السياسة ورفض التفرقة وتمسك بالدين الإسلامي قبل كل شيء.

_ فيما يخص الجانب الاقتصادية تحكمت فرنسا في الفلاحة وقسمت الأراضي على المعمرين وجعلت المغاربة مجرد عمال لديهم.

_إضافة إلى نهب الثروة المعدنية خاصة الفوسفات واحتكار تصديره وبيعه.

_كذلك سيطرت الشركات الأجنبية على التجارة الخارجية من المواد الخام والمصنعة.

وفي الجانب الاجتماعي والثقافي يمكن أن نلخص السياسة الاستعمارية في زيادة نسبة النزوح الريفي وانتشار التعليم الفرنسي.

كل هذه الممارسات الاستعمارية أدت لى ظهور ردود فعل تمثلت في الحركة الوطنية المغربية، انطلاقا من كتلة العمل وصولا إلى تأسيس الأحزاب السياسية حيث عمل المناضلون المغاربة في البداية على تحقيق مطالب إصلاحية في ظل نظام الحماية.

ولكن مع بداية الحرب العالمية الثانية ونتائجها تغيرت المطالب لتصبح استقلالية وخاصة مع تأسيس حزب الاستقلال الذي أكد على التحرر من معاهدة الحماية.

تأثير قضية محمد الخامس مع الحركة الوطنية والمطالب الاستقلالية على السياسية الاستعمارية مما أدى إلى نفيه.

الكفاح المسلح وتزايد العمليات الفدائية زاد تأزم وضع حكومة الحماية في المغرب وفرض عليها الرضوخ إلى المفاوضات وإعادة الملك محمد الخامس إلى عرشه والإمضاء على إلغاء معاهدة الحماية ومنح الاستقلال للمغرب الأقصى سنة1956م.

الملاحق

الملحق رقم01: خريطة توضح مناطق تقسيم النفوذ بين إسبانيا وفرنسا[1]

[1] محمد القبلي: المرجع السابق، ص 548.

ملحق رقم 02: خريطة توضح احتلال مدينة خنيفرة[1]

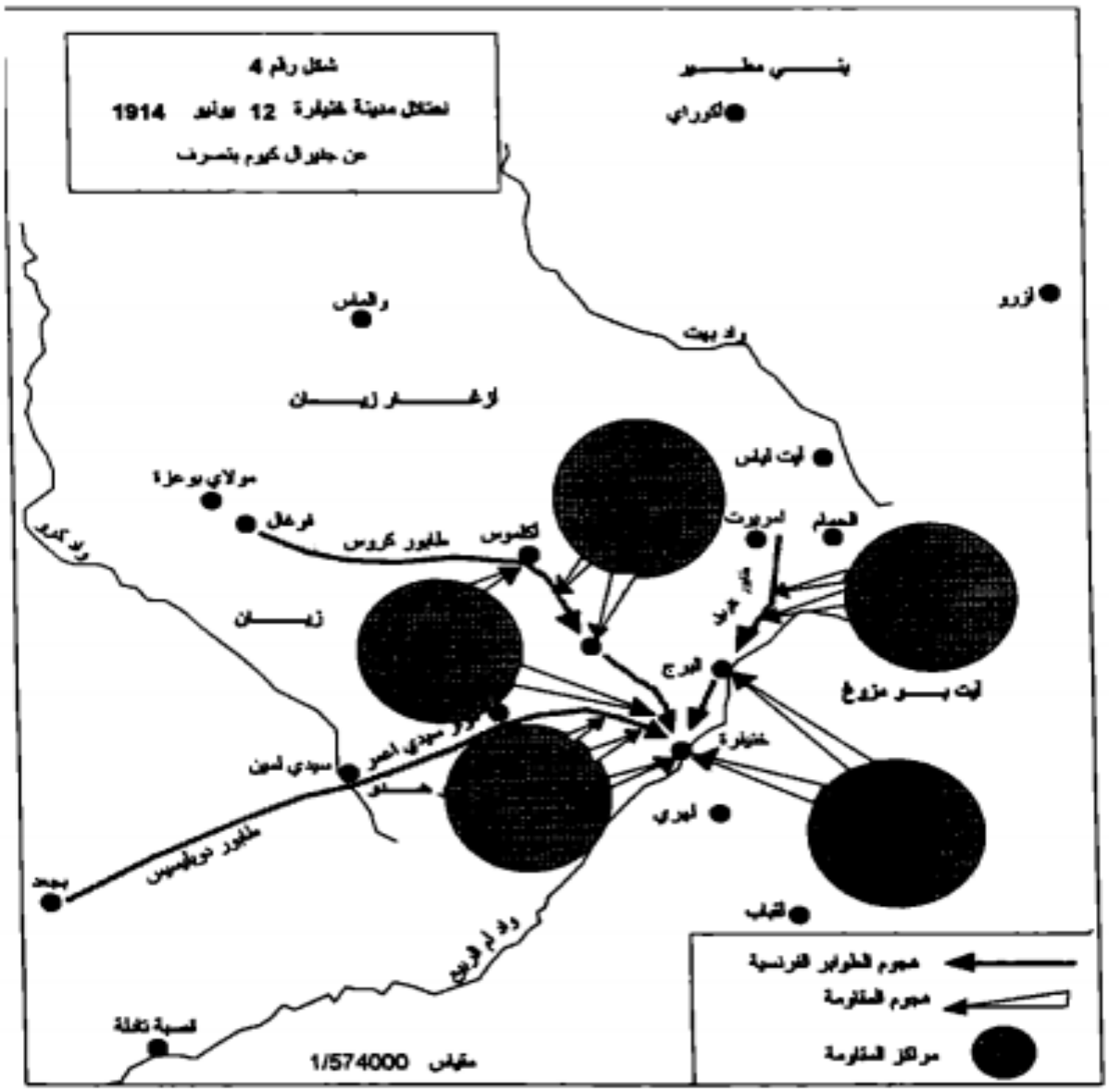

[1] محمد بن لحسن، المرجع سابق، ص 142.

ملحق رقم03:موقع فبائل بني زيان قبل معركة الهري[1]

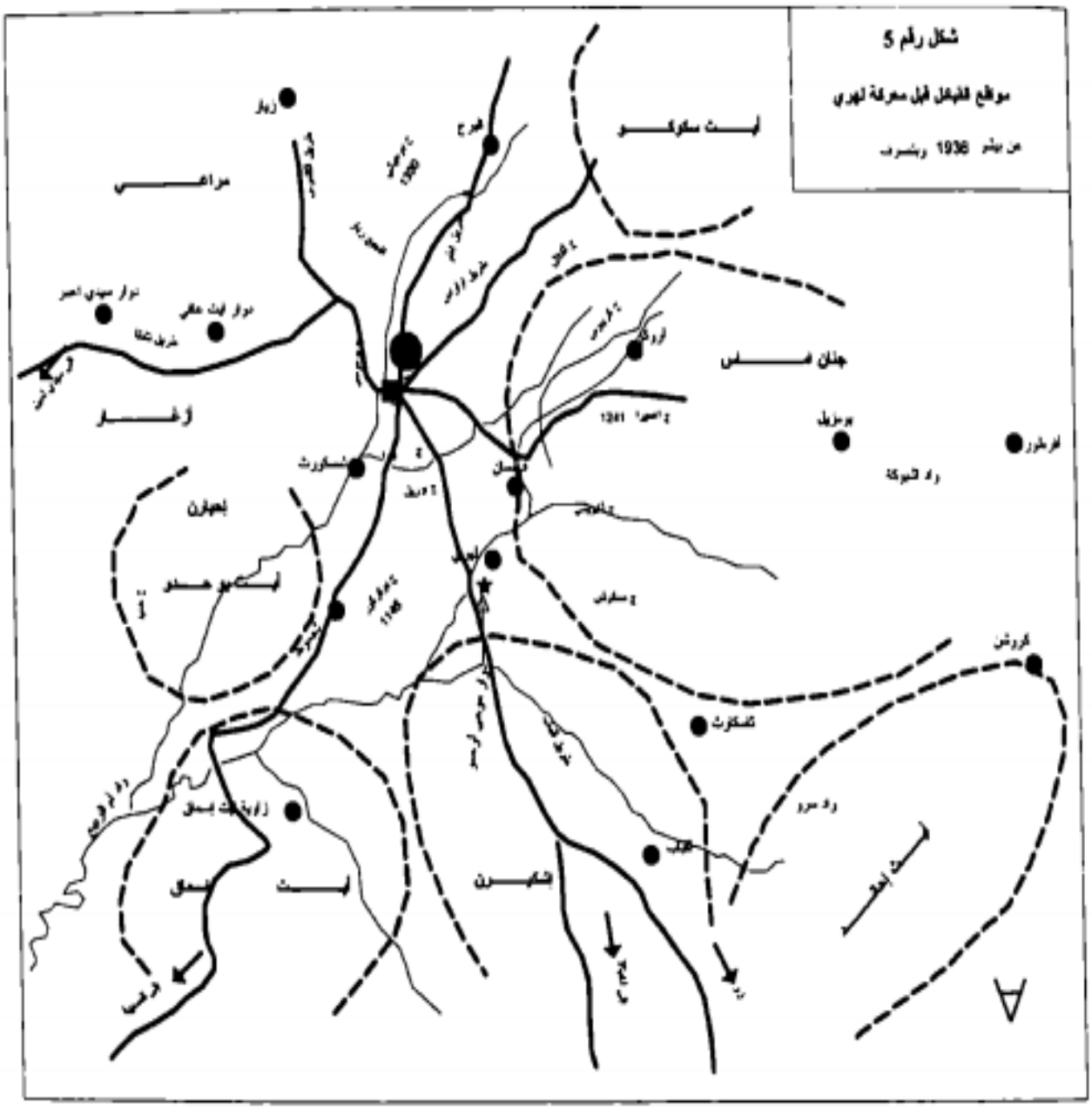

[1] محمد بن لحسن: المرجع السابق، ص 144.

ملحق رقم04: بنود معاهدة الحماية[1]

01الفصل الأول: الحكومة الفرنسية اتفقت مع حكومة السلطان الشريف على الإصلاحات الإدارية والقضائية والتربوية والاقتصادية والتي اعتبرتها فرنسا نافعة لتطبيقها في المغرب.

02- الفصل الثاني: صاحب الجلالة الشريفة يعترف بالحكومة الفرنسية بعد مشاورتها للسلطات المخزنية لها الحق بانتشار قواتها العسكرية على التراب المغربي.

03-الفصل الثالث: الحكومة الفرنسية تتعهد بحماية صاحب الجلالة الشريفة ضد كل خطر يهدد شخصه أو عرشه.

04- الفصل الرابع: إن القرارات التي سيطبقها نظام الحماية يصادق عليها السلطان باقتراح من الحكومة الفرنسية.

05- الفصل الخامس: يقوم بتمثيل الحكومة الفرنسية لدى الجلالة الشريفة مندوب مقيم عام فرنسي بيده جميع سلطات الجمهورية في المغرب، وهو الذي يسهر على تنفيذ المعاهدة.

06-الفصل السادس: يقوم الدبلوماسيون والقناصلة الفرنسيين بتمثيل الرعايا المغاربة وحمايتهم في الخارج.

07- الفصل السابع: اتفاق الحكومة الفرنسية والسلطان على وضع تنظيم مالي يحترم الحقوق المخولة.

08- الفصل الثامن: التزام السلطان على أن لا يقوم بإبرام أي اتفاق دون الرجوع إلى الحكومة الفرنسية.

09- الفصل التاسع: تقدم هذه المعاهدة للمصادقة عليها من حكومة الجمهورية الفرنسية وتسلم وثيقة أخرى لجلالة السلطان.

توقيع(1)رينو توقيع(2) السلطان عبد الحفيظ

[1] أبي الهدى محمد الباقر: مرجع سابق، ص441

ملحق رقم 05: نص الظهير البربري[1]

الفصل الأول: المخالفات التي يرتكبها المغربيون في القبائل ذات العوائد البربرية بالياتنا الشريفة والتي ينظر فيها القواد في بقية النواحي مملكتنا السعيدة يقع جزرها(فصلها)هناك من طرف رؤساء القبائل وأما بقية المخ الفات فينظر فيها ويقع جزرها،ماهو مقرربفصليين: الرابع والسادس.

الفصل الثاني: أنه مع مراعاة القواعد المتعلقة باختصاصات المحاكم الفرنسيةبداياتنا الشريفة، فإن الدعاوي المدنية أو التجارية والدعاوي المختصة بالعقارات والمنقولات تنظر فيها المحاكم الخصوصية تعرف بالمحاكم العرفية الابتدائية أو النهائية بحسب الحدود التي يجري تعيينها بقرار وزاري كما تنظر المحاكم المذكورة في جميع القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية أو بالأمور الإرث وتطبق في كل الأحوال العوائد المحلية.

الفصل الثالث:أن استئناف الأحكام الصادرة من طرف المحاكم العرفية يرفع أمام محاكم تعرف بالمحاكم العرفية الاستئنافية وذلك في جميع الأحوال التي يكون فيها الاستئناف مقبولا.

الفصل الرابع: أن المحاكم الاستئنافية المشار إليها تنظر أيضا في الأمور الجنائية ابتدائيا ونهائيا بقصد جزر المخالفات المشار إليها في الفقرة الثانية من الفصل الأول أعلاه وكذلك جزر جميع المخالفات يرتكبها أعضاء المحاكم العرفية التي يطوق باختصاصاتها الاعتيادية رئيس القبيلة.

الفصل الخامس: يجعل لدى كل محكمة عرفية ابتدائية أو استئنافية مندوب مخزني مفوض من طرف الحكومة المراقبة بالناحية التي يرجع إليها أمره، ويجعل أيضا لكل واحدة من المحاكم المذكورة كاتب مسجل يكون مكلفا أيضا بوظيفة موثق.

[1] أبو بكر القادري: مصدر السابق، ص44

تابع ملحق رقم: 05[1]

الفصل السادس: أن المحاكم الفرانسوية التي تحكم في الأمور الجنائية حسب القاعدة الخاصة بها لها النظر في زجر الجنايات التي يقع ارتكابها في النواحي البربرية مهما كانت حالة مرتكب الجناية ويجري العمل في هذه الأحوال بالظهير الشريف المؤرخ في 12أوت1913 المتعلق بالموافقات الجنائية.

الفصل السابع: إن الدعوى المتعلقة بالعقارات إذا كان الطالب أو المطلوب فيها من الأشخاص الراجع أمرهم للمحاكم الفرنسية فتكون من اختصاصات المحاكم الفرنسوية المذكورة.

الفصل الثامن: أن جميع القواعد المتعلقة بتنظيم المحاكم العرفية وتركيبها وسير أعمالها تعين بقرارات وزيره متوالية تصدر بحسب الأحوال ومهما تقتضيه المصلحة.

حرر في الرباط 16 ماي 1930 الموافق ل 17 ذي الحجة 1348 محمد المقري

إطلاع عليه وأذن بنشره في الرباط في 23 ماي 1930 المقيم العام " لوسيان سان".

[1] أبو بكر القادري: مصدر السابق، ص ص 45_48

ملحق رقم06: رسالة المقري التي نسبها للسلطان [1]:

الحمد الله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

إلى خدامنا الباشاوات وكافة الأهالي نخص منهم الشرفاء والعلماء والأعيان وفقكم الله وسلام عليكم ورحمة الله وبعد:

فغير حقي أن للقبائل البربرية عوائد قديم يرجعون قديما إليها في حفظ النظام ويجرونها في حفظ الأحكام ولد بأثرهم عليها الملوك المتقدمون من أسلافنا ومن قبلهم فتمشوا على مقتضاها منذ مدة مديدة، وسنين عديدة وكان آخر من أقرهم على ذلك مولانا الوالد قدس الله روحه في أعلى المشاهد اقتداء بما تقدمه الملوك وإجابة لآمالهم وآمال في إصلاح حالهم وحيث أن ذلك من جملة الأنظمة المحترمة اقتضى نظرنا الشريف تجديد حكم الظهير المذكور لأن تجديده أمر ضروري وذلك للعمل به بين الجمهور وقد قامت شرذمة من صبيانكم الذين يكادون لم يبلغوا الحلم وأشاعوا ولبئس ماصنعواأن البرابرة وبموجب الظهير الشريف تنصرواوما دروا عاقبة فعلهم الذميم وماتبصروا وموهوا بذلك على العامة وصاروا يدعونهم لعقد اجتماعات بالمساجد عقب الصلوات لذكر اسم الله تعالى من دون التضرع والتعبد، إلى دور التحزب والتمرد، فساء جنابنا الشريف، أن مولانا السلف الصالح كان أحرص الناس على إيصال الخير لأمته فكيف يعقل أن يسعى في تكفير جزء عظيم من قبائل رعيته ونحن والحمد لله سائرون على أثره في ذلك ساهرون على دفع كل ضرر يلحق برعايانا السعيدة .

[1] أبو بكر القادري: مصدر السابق، ص69

ملحق رقم07: صورة توضح معالم قصبة موحى أو حمو التي بناها قبل تعينه قائدا على قبائل بني زيان[1]

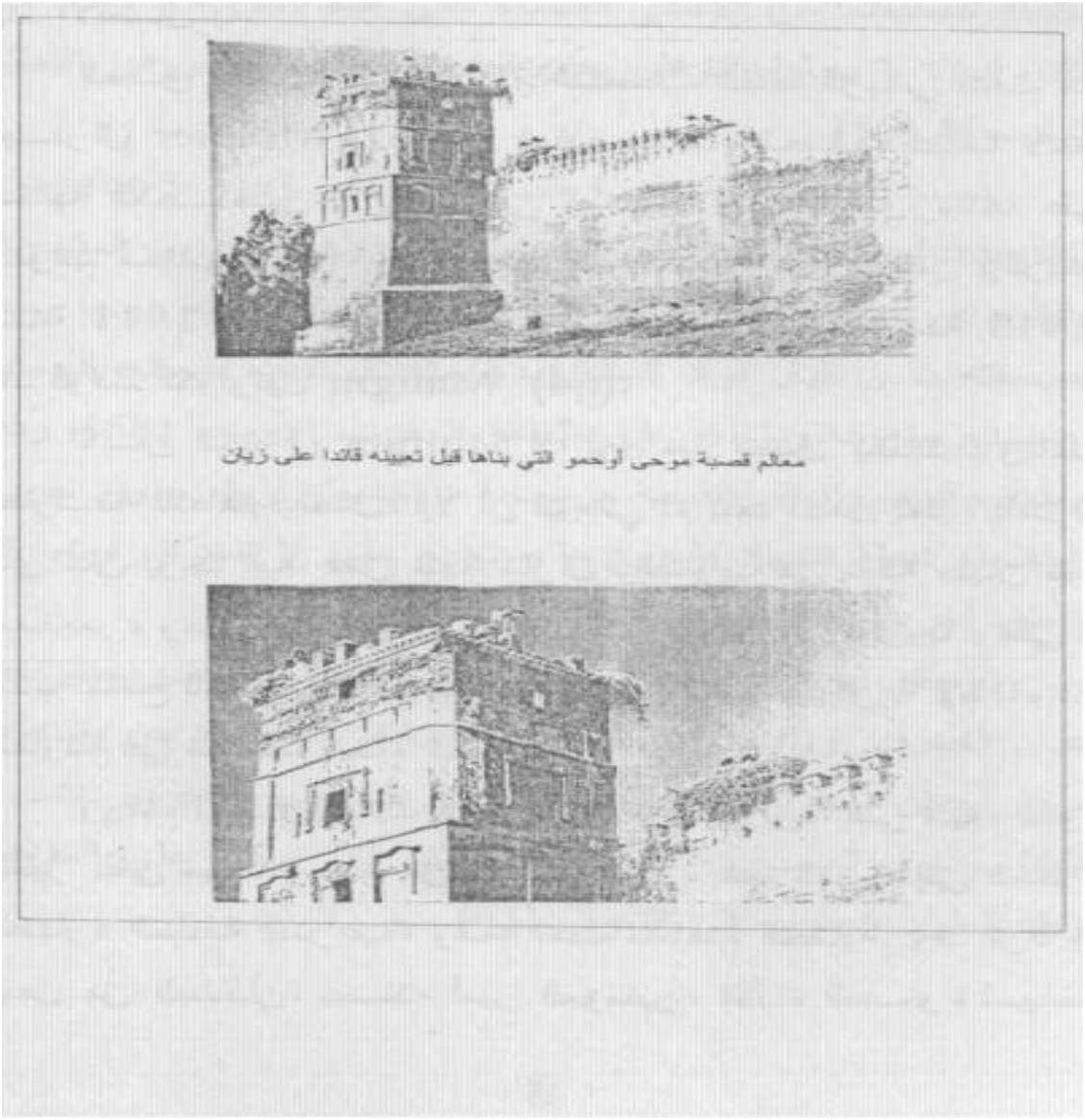

[1] معد القبلي: المرجع السابق، ص 35.

ملحق رقم 08: صورة توضح عبد الحفيظ أثناء توقيعه معاهدة الحماية[1]

[1] أبوبكر القادري : مصدر سابق، ص 33.

ملحق رقم 09: محمد بن يوسف [1]

[1] أبوبكر القادري : مصدر سابق، ص 44.

ملحق رقم 10: الزعيم المغربي علال الفاسي[1]

[1] أبوبكر القادري : مصدر سابق، ص 70.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا العربية:

1. ابن زيدان عبد الرحمان السلجلماسي: **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس** ، مكتبة الثقافة الدينية.

2.امحمد مالكي: **الحركة الوطنية والاستعمار في المغرب العربي** ،ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994.

3.بن لحسن محمد: **معركة العرب"13نوفمبر 1914" صفحات من الجهاد الوطني** ، مطبعة انفو برانت، فاس، 2001م.

4.الجمل شوقي عطا الله: **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث(ليبيا تونس الجزائر المغرب)** ، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1977م.

5.الجميعي عبد المنعم: **المشرق والمغرب العربي، دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر** ، جامعة الفيوم، القاهرة، 2013م.

6.الحاج محمد الطريس وآخرون: **مذكراتي في تاريخ الحركة الوطنية المغربية من 1930_1940**، الدار البيضاء، 1922م.

7.حركات إبراهيم: **المغرب عبر التاريخ** ، ج 3، دار الغرب الإسلامي، الدار البيضاء، 2005م.

8.الخديمي علال: **الحركة الحفيظية أو المغرب قبيل فرض الحماية الفرنسية الوضعية الداخلية وتحديات العلاقات الخارجية 1894_1912**، دار أبي رقراق، الرباط، 2009م.

9.الخديمي علال: **المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851_1947**، إفريقيا للشرق، المغرب، 2006م.

10. الشرقاوي محمد عبد المنعم، والصيار محمود محمود: **ملامح المغرب العربي** ، دار المعارف الإسكندرية، 1950.

11. الشرقاوي محمود: **المغرب الأقصى مراكش**، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة.

12. العروي عبد الله: **تاريخ المغرب**، ط5، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1996م.

13. علال ركوك: **تاريخ الاستعمار والمقاومة بالبادية المغربية خلال القرن 20**، مطبعة المعارف، الرباط، 2010م.

14. على تسن فرغلي: **تاريخ أرويا الحديث والمعاصر**، دار الوفاء، الإسكندرية، 2002م.

15. عياش جرمان: **أصول حرب الريف** ، تر محمد أمين البزاز_عبد العزيز التمسماني خلوق، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء.

16. غلاب عبد الكريم: **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي** ، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م.

17. فارس محمد خير: **تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب 1912_1939**، دمشق، 1977.

18. فرانسوبيرجي: **موحى أو حمو الزياني 1877_1931**، تر محمد بوشنة، مطبعة انفو برانت، فاس، 1999م.

19. القبلي محمد: **تاريخ المغرب الأقصى** ، تحسين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2010م.

20. قنان جمال: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر في المقاومة والاستعمار**، م4

21. المالكي أمحمد: **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه، مركز الدراسات الوحدة المغربية، بيروت، س1993م.

22. محمود السيد: **تاريخ دول المغرب العربي، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا** ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.2006.

23. المخلوفي محمد الصغير: **الظهير البربري من خلال مذكرة صلاح العبيدي** ، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.

24. المخلوفي محمد الصغير: **بوحمارة من الجهاد إلى التآمر، المغرب والريف من 1900 إلى 1909**، دار المعرفة، الرباط، 1993.

25. معريش محمد العربي: **المغرب الأقصى في عهد الحسن الأول 1873_1894**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989م.

ثانيا الأجنبية:

Guillaume jobin : lyautey le Résident /casa experess

المجلات والرسائل الجامعية:

المعاجم:

26. بن العربي الصديق: **كتاب المغرب** ، ط 3، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1984م.

27. الصعيدي عبد الفتاح: **معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002**، ج 3، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م.

الرسائل الجامعية:

28. خي عبد الله: **الكفاح السياسي والعسكري للثورة الجزائرية من خلال صحيفة" العلم" المغربية**(1955-1962م)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية، 2013-2014.

29. مومن العميري: **شعار الوحدة ومضامينه أثناء فترة الكفاح الوطني** ، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.

30. حاج جيلالي سكينة، خرطمان يمينة: **المقاومة المغربية المسلحة ضد الحماية المزدوجة الفرنسية الإسبانية" 1907_1934**"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليلنة، إشراف محمد حواس، 2017م_2018م.

31. عفاف كلاش: **الحركة الوطنية في المغرب 1912-1956**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

32. مجبر الهام، سلطاني ربيعة: **إصلاحات الحسن الأول في المغرب الأقصى 1873، 1894**، مذكرة لنيل شهادة ماستر.

الموسوعات:

33. عمرافا: **مقاومة الشيخ احمد الهيبة 1912_1919 في موسوعة الحركة الوطنية والجيش**،ج1، م1، نشر المندوبية السامية لقدماء المقاومين، الرباط، 2005م.

المجلات:

34. زكي مبارك: **المغرب والثورة دعم شعبي غير محدود ومآزرة حكومية صريحة** ، مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص، المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير المغاربة، ط2، الدار البيضاء، 2006.

المواقع الالكترونية:

htmlHhttps://m.hespress.com/ writers/281271

فهرس الأعلام

الفصل الأول

الحسن الأول السلطان: 06-09

عبد العزيز السلطان: 06-15-16

عبد الحفيظ السلطان: 7-14-15

أحمد بن موسى(باحماد) الوزير: 06

الجيلالي بن إدريس الزرهوني(بوحمارة): 07

الجلاوي القائد: 14

بوشنه البغدادي: 15-19

ليوتي الجنرال: 17-19

كامبون17

كيدرلين: 17

الفصل الثاني:

يوسف السلطان (محمد الخامس) 04-26-28-30-49-53-56-57-58-59-60-63

أحمد الهيبة بن ماء العينين: 22

الكلاوي القائد: 23

امربيه ربه أخ الهيبة: 23

موحا أو حمو الزياني الزعيم: 05-23-24-25-70

هنريس الجنرال: 24-25-24-27

لافيردور الضابط 27

المسيو ريو27

لوسيان سان: 27

سوردون29

المعطي بخاي: 31

عبد اللطيف العتابي: 31

المقري الصدر الأعظم: 32

الفصل الثالث

علال الفاسي : 04-05-43-44-45-57-55-58-62

– "محمد حسن الوزاني: 45

- "محمد اليزيدي": 44-45-55

"عمر عبد الجليل": 44-45

"عبد العزيز بن إدريس": 45

"محمد غازي".: 45

"بورقيبة": 46

"عبد العزيز الثعالبي": 48

"أبو بكر القادري": 48

"جاك روبير": 49

"جاك بيرك": 60

"جوان" الجنرال: 53

(فيشيvichy): 53

"بوازانجية"":60

"كليريس":53

الحسن الأمير: 53

"دورمانو" الرائد: 54

"روزفلت" :56

"تشرشل":56

"ديغول":56

"جيرو":56

"أحمد بلة فريج":48

" إريك لابون":60

أوغستين غيوم":61

"بن عرفة":61-63

" الزرقوطي " 61

فهرس الأماكن

ليبيا: 1-59

تونس: 1-18

الجزائر:53-63-70

الجزيرة الخضراء: 03-06-07

أغادير:03-08-16

فاس: 04-05-07-10-15-31

مراكش:08-10-14-22_23

اسبانيا: 1-13-14-20-21-22

ألمانيا: 13-14-16-17-18-54

تطوان: 10-21-62

الدار البيضاء: 08-15-58-60

الصويرة: 08

الحوز: 10

الشياظمة: 10

أزمير: 10

تنمل:10

سوس:23-27-52

إفريقيا الغربية:10

تيمبكتو:10

الصحراء الغربية:10

السنغال: 10-56

السودان: 10

تندوف: 10

توات: 10-23

الأندلس: 10-11

تارودانت:11_13

البرتغال: 15

إنجلترا: 13

النمسا: 14

السويد: 13

بلجيكا : 13

روسيا: 13

طنجة: 14-15-21

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
مقدمة	**أ–ه**
الفصل الأول: المغرب قبل فرض الحماية	
المبحث الأول: أوضاع المغرب أواخر القرن 19 وبداية القرن 20	**06**
المطلب الأول: الأوضاع السياسية	**06**
المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية	**08**
المطلب الثالث: الأوضاع الاجتماعية	**10**
المبحث الثاني: أوضاع المغرب بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء	**13**
المطلب الأول: توقيع مؤتمر الجزيرة الخضراء	**13**
المطلب الثاني: ظروف خلع السلطان عبد العزيز وتنصيب أخيه عبد الحفيظ على العرش	**14**
المطلب الثالث: أزمة اكادير	**16**
الفصل الثاني: فرنسا وسياستها البربرية في المغرب الأقصى	
المبحث الأول: معاهدة الحماية وابرز ردود الفعل عنها	**18**
المطلب الأول: توقيع معاهدة الحماية	**18**
المطلب الثاني: الاتفاق الفرنسي الاسباني	**20**
المطلب الثالث: نماذج عن ردود الفعل على توقيع معاهدة الحماية	**22**
المبحث الثاني: السياسة الإدارية في المغرب الأقصى	**25**
المطلب الأول:ظهير 11 سبتمبر 1914	**25**
المطلب الثاني: ظهير 16 ماي 1930	**27**
المطلب الثالث: ردود الفعل السلطان المغربي على هذه السياسة البربرية	**29**

المبحث الثالث: آثار السياسة الاستعمارية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	**33**
المطلب الأول: السياسة الاقتصادية	**33**
المطلب الثاني:السياسة الاجتماعية	**36**
المطلب الثالث: السياسة الثقافية	**37**
الفصل الثالث: المغرب والحرب العالمية الثانية	
المبحث الأول: تأسيس الحركة الوطنية المغربية	**41**
المطلب الأول: كتلة العمل الوطني	**41**
المطلب الثاني: الحزب الوطني	**43**
المطلب الثالث: الخلاف بين الوزاني وعلال الفاسي	**47**
المبحث الثاني: السياسة الاستعمارية خلال الحرب العالمية الثانية	**47**
المطلب الأول: الوضع الاستعماري الفرنسي اثناء الحرب العالمية الثانية	**47**
المطلب الثاني: دور الصحافة الفرنسية في تدعيم السياسة الاستعمارية خلال الحرب العالمية الثانية	**50**
المطلب الثالث: الحركة الوطنية المغربية أثناء الحرب العالمية الثانية	**55**
المبحث الثالث: المغرب ما بعد الحرب ومطالب الاستقلال	**57**
المطلب الأول: تأسيس حزب الاستقلال ومطالبه	**57**
المطلب الثاني: نفي الملك محمد الخامس	**58**
المطلب الثالث: ردود الغعل المغربية ورضوخ فرنسا للمفاوضات	**61**
خاتمة	**65**
ملاحق	**68**
قائمة المصادر والمراجع	**80**
فهرس المحتويات	**89**

ملخص:

تعتبر الفترة التاريخية التي وقعت فيها شروط معاهدة الحماية والتي فرضتها الحكومة الفرنسية على السلطان المغربي عبد الحفيظ، ذات الأهمية البالغة بالنسبة للمغرب الأقصى، بحيث أن هذه الأخيرة سمحت لفرنسا بتنفيذ سياستها المتنوعة اتجاه المغرب الأقصى والمجتمع المغربي بشكل عام، بحيث تمكنت من السيطرة على المغرب الأقصى لفترة دامت حوالي 44 عاما تاركة وراءها آثارا ومخلفات، وهي نفس السياسة التي طبقتها في أوساط المجتمع المغربي إلى ما بعد الاستقلال.

Résumé :

La période historique dans laquelle les termes de traité de protection imposées par le gouvernement de la France sur le sultan marocain-sont signées est d'une grande importance pour le maroc: comme ce dernier a permis à la France de mettre en œuvre sa politique diversifié vers le Maroc et les marocains, ou elle a réussi à régner le Maroc durant un période d'environ 44 ans laissant derrière les effets et les restes de cette politique appliquée au niveau de la société Marocaine jusqu'a prés lindépendance.